

التحول إلى

مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م)

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

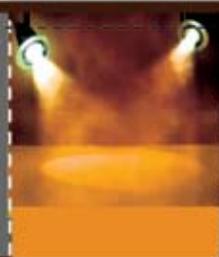
٦	تقديم (كلمة معالي الوزير)
٩	ملخص تنفيذي
١١	أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات
١٢	١-١ مقدمة
١٣	٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية
١٤	٣-١ الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الإستراتيجية للدولة
١٧	لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
١٨	١-٢ مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
١٩	٢-٢ أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢٢	٣-٢ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها
٢٥	أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها
٢٦	١-٣ التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢٨	٢-٣ الخارطة الاستراتيجية
٣٠	٣-٣ نماذج متابعة سير المشاريع
٣٣	سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الأولى من الخطة الخمسية الأولى (نهاية العام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)
٣٥	١-٤ سير مشاريع الهدف العام الأول
٣٨	٢-٤ سير مشاريع الهدف العام الثاني
٤٠	٣-٤ سير مشاريع الهدف العام الثالث
٤٢	٤-٤ سير مشاريع الهدف العام الرابع
٤٤	٥-٤ سير مشاريع الهدف العام الخامس
٤٦	٦-٤ سير مشاريع الهدف العام السادس
٤٨	٧-٤ سير مشاريع الهدف العام السابع
٥٠	٨-٤ نظرة عامة لسير المشاريع





٥٢ مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات	٥
٥٥ (١-٥) الخدمات والإنتاجية	
٥٦ (٢-٥) صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير	
٥٧ (٣-٥) التعليم والتدريب	
٥٨ (٤-٥) البنية التحتية	
٥٩ (٥-٥) الفجوة الرقمية	
٦٠ (٦-٥) الثقافة العربية والإسلامية	
٦١ (٧-٥) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر	
٦٧ المقارنة الدولية	٦
٧٠ (١-٦) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)	
٧٣ (٢-٦) مؤشرات قياس مجتمع المعلومات	
٧٤ (٣-٦) مقارنة المملكة مع بعض الدول	
٨٥ الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها	٧
٨٦ (١-٧) صعوبات في متابعة التنفيذ	
٨٧ (٢-٧) صعوبات في تنفيذ المشاريع	
٨٨ (٣-٧) آليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات	
٩١ الخاتمة	
٩٢ الملاحق	
٩٤ ملحق (أ) نموذج تقرير الوصف الأولي للمشروع (ميثاق المشروع)	
٩٨ ملحق (ب) نموذج تقرير متابعة حالة المشروع	
١٠٢ ملحق (ج) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ	

(كلمة معالي الوزير)



تقديم (كلمة معالي الوزير)

لعل ما يميز عصرنا، تلك التطورات المتسارعة والاكتشافات المتلاحقة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وهي التطورات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، بل إلى منزل صغير تتداخل فيه الأصوات. فمن خلال التقنيات الحديثة يتم نقل المعلومات، وتبادل الخبرات والآراء، ويتواصل الناس من خلالها في اللحظة نفسها. ولهذا أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات والسعي لتطويرها ومواكبة المستجدات فيها هاجس كثير من الدول، وهدفا رئيسا، ومطلبا ضروريا لتقدمها .

واستشعرت كثير من الدول والمجتمعات والمؤسسات أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مختلف المجالات، وما لها من أثر كبير في تقليل التكاليف على المدى البعيد، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع، وتسهيل الحصول عليها وتيسيرها. وتسابقت الدول في تدليل الصعوبات، وتقديم الدعم والمساندة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إيماناً منها بالأهمية المتميزة لهذا القطاع في دفع عجلة التقدم في الدول، وإسهامه في رفع كفاءة القطاعات الأخرى وأدائها، وفي تطوير وتيرة التنمية وتسريعها.

ومن هذا المنطلق حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، على مواكبة التطورات العالمية، والسعي لتقديم أفضل الخدمات ؛ فأولت هذا القطاع جل اهتمامها، وقدمت له الدعم السخي، وسخرت له جميع الإمكانيات المتاحة لتطويره ورفع من كفاءته ؛ ليقينيها بأن هذا الاستثمار سوف يكون له مردود إيجابي على التنمية في المملكة، وسوف يعود على الوطن والمواطن بالنفع والفائدة. لذا جاء التوجيه الكريم بوضع خطة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد آليات تطبيقها ومتابعة تنفيذها .

ويسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الأول للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م) معنونا باسم «التحول إلى مجتمع المعلومات». ويقدم التقرير معلومات عن أهم معالم الخطة الوطنية، وأسس متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وآلياتها، وسير مشاريعها من واقع معطيات الجهات المعنية بتنفيذ الخطة. كما تم عرض مؤشرات المقارنة الدولية.

وفي الختام يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من يعمل ويسهم في تحقيق أهداف الخطة وتنفيذ مشاريعها. وأدعو إخواني في الجهات المعنية إلى التواصل والتعاون، ومن ثم تزويدنا بمقترحاتهم وآرائهم ؛ لتحقيق الأهداف المنشودة. ومن البديهي أن نجاح الخطة وتحقيق أهدافها يرتبط بتعاون الجهات ذات العلاقة، وقيامها بما أوكل إليها من مشاريع.

والله أسأل التوفيق والسداد للجميع.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. محمد جميل بن أحمد ملا



ملخص تنفيذي:

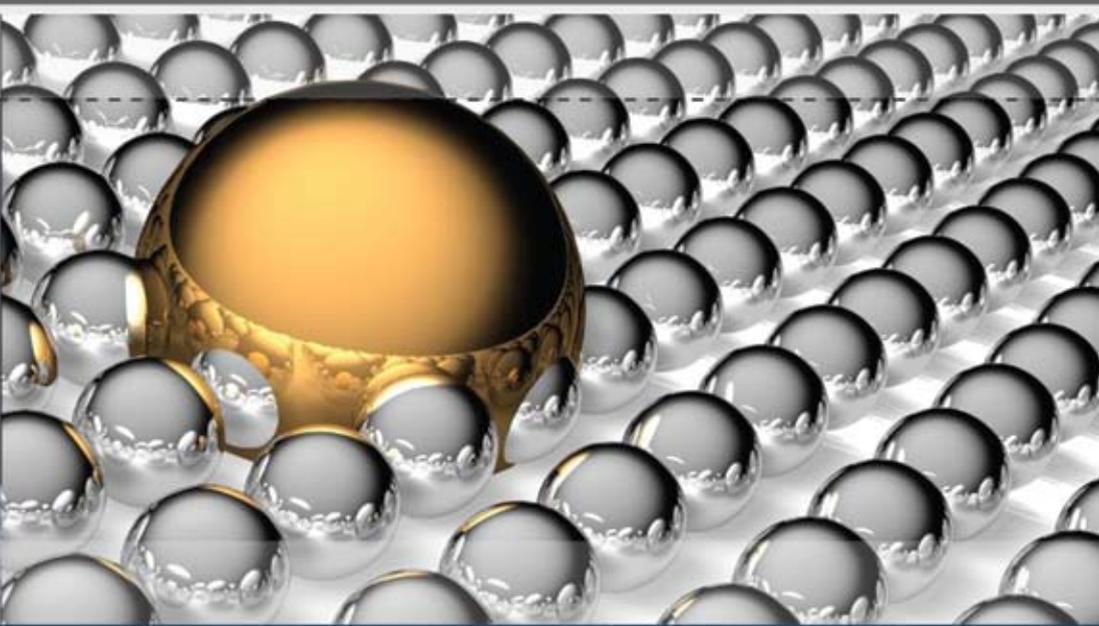
تنفيذاً لما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تتشرف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، والسعي لتحقيق أهدافها، إعداد تقرير سنوي بمسمى «التحول إلى مجتمع المعلومات».

ويسعد الوزارة إصدار التقرير الأول الذي بين أيدينا عن سير الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م). وسيتم التطرق في هذا التقرير للخطوات المنهجية والإجراءات العملية والدراسات التي تم القيام بها لتنفيذ هذه الخطة وفق مفاهيم علمية مقننة. ويبين التقرير آليات المتابعة مع الجهات ذات العلاقة، ويقدم وصفاً للمشاريع والجهات المعنية بها. ولقد تم التركيز في هذه المرحلة على توطيد أسس التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ الخطة، والتعريف بالخطة وآليات وأسس تطبيقها. كما يشتمل التقرير على محاور متابعة تنفيذ الأهداف والمشاريع، والتطرق للإجراءات والنماذج المعتمدة للتحقق من ذلك.

كما تم تبني مؤشرات لقياس وتحديد المتحقق من الأهداف، ووضع المشاريع المرتبطة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. وحيث إن هذه هي السنة الأولى لهذه الخطة، فقد واجهت الجهات الحكومية كثيراً من المعوقات في سبيل توفير قيم لأغلب المؤشرات. والتنسيق متواصل مع الجهات ذات العلاقة لتجاوز هذه المعوقات، على أمل توفير أغلب القيم في التقارير القادمة.

ويتطرق التقرير إلى الجهود التي بذلت لتحفيز الجهات المعنية على العمل على إنجاز المشاريع المنوطة بها وفقاً للأهداف المعتمدة في الخطة ووفقاً لأطر الزمنية المحددة، وذلك على أسس من التعاون والتنسيق. ويستعرض التقرير حالة تنفيذ المشاريع في هذه المرحلة.

كما يتضمن التقرير المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تم تبنيها لقياس واقع المملكة في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى. بهدف التعرف على مدى التقدم السنوي للمملكة دولياً في هذا المجال. ومن خلال هذه المقارنة يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف لدعم الإيجابيات وتلافي السلبيات بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات المقدمة، والإسهام في تحقيق توجهات القيادة الحكيمة في بناء مجتمع معلوماتي. ولحداث هذه المؤشرات دولياً، فأغلب الدول لم تقم بتوفير قيم لأغلب هذه المؤشرات، لذلك تم الاكتفاء بمقارنة المملكة دولياً بما توافر من قيم للدول الأخرى.



١. أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

١-١ مقدمة

٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

٢-١ الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية للدولة

أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق لأهمية للاتصالات وتقنية المعلومات ودورها في التنمية وحرص حكومة المملكة بتضمين الخطط الوطنية الخمسية والخطط التطويرية و الخدمية على محاور وجوانب تصب في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

مقدمة ١-١

لقد أدركت معظم دول العالم أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير حياة الفرد والمجتمع، وفي تحسين اقتصاد الدول ودخل الفرد. لذا فقد ازداد استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم بشكل مطرد في العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي، الأمر الذي أسهم في تحقيق مكاسب هائلة للدول والشركات التي استثمرت في إنتاج هذه التقنية واستخدامها. إذ أدى هذا الاهتمام الفائق بالاتصالات وتقنية المعلومات في هذه الدول إلى تحول مجتمعاتها إلى مجتمعات معلوماتية، تتميز باعتمادها على قوة المعلومات والمعرفة، أكثر من اعتمادها على عناصر الثروة الأخرى. كما نما لديها الاقتصاد المبني على الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما نجد أن الاتصالات وتقنية المعلومات توفر وسائل مهمة لتحسين الاقتصاد والدخل من جهة، وتطوير أوضاع الفرد والمجتمع من جهة أخرى. ففي إطار الاقتصاد والدخل، يؤدي استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بكفاءة إلى زيادة إنتاجية مختلف القطاعات كماً ونوعاً، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية. خصوصاً مع تنامي الحاجة إلى الاتصالات وتقنية المعلومات في شتى أنحاء العالم. ولقد أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات الشريان الحيوي في تطور الدول والشعوب، ومن الركائز الرئيسة في قياس مدى تقدمها. ومن هذا المنطلق سعت كثير من الدول والمملكة من بينها، لوضع الخطط الملائمة على المدى القصير والطويل لتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات وتوسيع وتسهيل انتشارها بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من مناحي الحياة وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات.



١



يتلخص دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية في محورين أساسيين: المحور الأول يتمثل في الدور الذي تؤديه صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات كأحد أهم مصادر التقدم وزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة فضلاً عن الدول ذات الاقتصاديات النامية، أما المحور الثاني فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق تشمل شراء المعدات، والبرمجيات وغيرها، ما يجعل من الاتصالات وتقنية المعلومات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل وأكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل. وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت مثل تطبيقات كل من التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والخدمات الطبية...إلخ.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فتسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها، بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات وخفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، تجعل الاتصالات وتقنية المعلومات الرعاية الصحية أكثر شمولاً وتتيحها لقطاعات أوسع من خلال الطب الإتصالي (عن بعد)، كما تزيد من فاعلية التعليم وتوجهه إلى شرائح أكثر عن طريق التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بُعد. ويعد وجود نظم معلومات موثوق بها أمراً ضرورياً من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل القطاعين العام والخاص، حيث تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة مثل المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات.



أولت حكومة المملكة الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية خاصة، إذ ركزت عليها العديد من خطط التنمية الخمسية، والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، وكذلك الخطط التطويرية لبعض القطاعات الخدمية. ولقد بدأت المملكة العربية السعودية في وضع خطط وطنية خمسية للتنمية منذ عام ١٩٧٠ م. وكانت غاية هذه الخطط تحديد توجهات التنمية في المملكة على مدى خمس سنوات. ولقد تباينت التوجهات بين الخطط، تبعاً لمتطلبات المرحلة الزمنية ومعطياتها. ولقد تميزت الخطة الخمسية الثامنة والأخيرة (٢٠٠٥م- ٢٠٠٩م) بالتركيز على المجالات الإستراتيجية للمملكة، حيث تضمنت فصلاً كاملاً عن الاتصالات وتقنية المعلومات. شمل تحليلاً للوضع الراهن للقطاع، وأبرز أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات، وناقش كذلك أهم القضايا والتحديات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتمثل ضرورة توفير متطلبات التعاملات الإلكترونية ووجود فجوة رقمية، وقلة المحتوى العربي الرقمي، أهم هذه القضايا. وعرضت خطة التنمية الثامنة ملامح الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وإستراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وقد استندت هذه الرؤية على مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. كما استندت إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومن الجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الحالية تتكامل مع خطة التنمية الثامنة وتسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الخاصة.

وفي جانب الخطط الأخرى التطويرية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فلقد أنيط بكل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وضع سياسة وطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية تغطي الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٢٠م، وتتكامل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مع السياسة الوطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، فقد تضمنت الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، على سياسات وغايات بشأن رفع كفاءة وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. وقد غني الأساس العاشر من الأسس الإستراتيجية للسياسة بالمعلومات والوصول إليها، وأكد على ضرورة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف المملكة وظروفها.

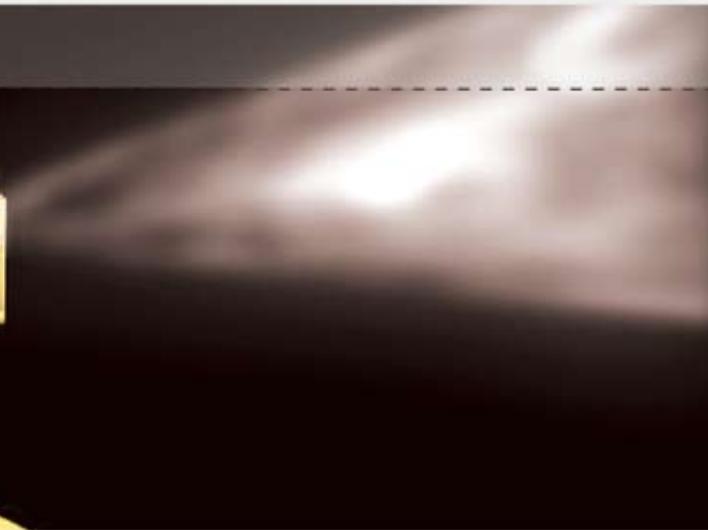


ولقد تميزت الخطة الإستراتيجية العشرية للتربية والتعليم ١٤٢٥-١٤٣٥هـ (٢٠٠٤-٢٠١٤م) بالتركيز على دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين نوعية التعليم وتطويره، ومن ضمن الأهداف الرئيسية للخطة، الهدف الحادي عشر الذي اشتمل على «تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم» وذلك من خلال ثلاثة أهداف إستراتيجية، الأول تأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات، أما الثاني فيتطرق لتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية الاتصال في التعليم، ويركز الهدف الإستراتيجي الثالث على تعزيز التكامل بين المعرفة الآلية والمعرفة لدى الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فلقد ركز مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام «تطوير» ضمن أهدافه العامة الأربعة على أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التعليم والتعلم والدور الرئيس لها في تطويره وتحسين مخرجاته. فلقد ركز الهدف الثالث على تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج، لتكون بيئة الفصل والمدرسة بيئة محفزة للتعلم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب. ومن الملاحظ أن جل مشاريع مبادرة الملك عبد الله لتطوير التعليم تصب في تبني الاتصالات والتقنيات الحديثة. ومن أمثلة هذه المشاريع «بوابة تطوير التعليمية»، «مدارس تطوير الذكية»، «محتوى تطوير الرقمي»، «مبادرة حاسب لكل معلم وطالب»، «رخصة ICDL لكل معلم»، وغيرها من المشاريع التي تركز على الاستفادة من التطورات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتسخيرها لإيجاد بيئة تعليمية تعتمد وبشكل كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تضمن مشروع إعداد خطة إستراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من ١٤٣٠-١٤٥٠هـ، (٢٠٠٩-٢٠٢٩م) والتي تهدف إلى تطوير مرفق القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، على خمسة محاور. إذ ركز محور الإجراءات والنظم والنماذج، ومحور البيئة العدلية على الاستفادة من تقنيات المعلومات وسوائل الاتصال الحديثة والمتقدمة، لتحسين بيئة العمل القضائية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

ومما لاشك فيه فإن هذه الخطط الإستراتيجية والتنموية تتكامل مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتعكس حرص المملكة على الاستفادة من الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير بيئة مثالية للتحول لمجتمع المعلومات وردم الفجوة الرقمية. ومن هذا المنطلق فإن الخطة الحالية وما تضمنته من أهداف ومشاريع تساند هذه الخطط، وتتناسق معها للوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة.



r

٢. لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١-٢	مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢-٢	أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢-٢	آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سوف يتم التطرق لأهمية الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم معالمها وأهدافها، ومراحل إعدادها. كما سيتم تقديم نبذة عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وعن آليات متابعة تنفيذها.

مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١-٢

يواجه كثير من البلدان النامية قضية خطيرة تتمثل في عدم الاستفادة من إمكانات الاتصالات وتقنية المعلومات. وبذلك تواجه خطر الخروج من المنافسة إذا لم تواكب التطورات المتلاحقة في هذا المجال. لذلك فإن الدول مطالبة باتخاذ تدابير إستراتيجية واسعة النطاق في شتى المجالات لتحويل المجتمع القائم الآن إلى مجتمع معلوماتي. وينبغي أن تكون عملية التحول إلى مجتمع المعلومات عملية متواصلة وشاملة. وينبغي أن تهدف أيضاً إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية في الألفية الجديدة بما يؤدي إلى تخفيض الفقر والبطالة، ورفع مستويات التعليم، وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز عملية التمكين، وتقليل فقد الموارد البيئة. وينبغي أن يكون حق المواطنين في الاتصال والنفوذ إلى المعلومات والاستفادة منها ضمن الأولويات الإستراتيجية لكل دولة. ومن الأهمية بمكان اكتشاف الطريقة الكفيلة بتحويل مجتمع المعلومات إلى أداة لخدمة الوطن والمواطن.

ولقد كان هناك إدراك في المملكة بأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة لمواكبة التطورات والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ولقد مرت الخطة الوطنية بالعديد من المراحل والإجراءات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ١ تم إعداد المسودة من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- ١ نقلت مسئولية إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.
- ١ شارك في إعدادها عدد كبير من المتخصصين والمعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.
- ١ تمت مراجعتها على أكثر من مستوى ومن قبل العديد من المتخصصين المحليين.
- ١ تمت مراجعتها من قبل جهات استشارية عالمية.
- ١ تم إقرارها بتاريخ ١١ جمادى الأول ١٤٢٨هـ (٢٨ مايو ٢٠٠٧م)، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠.



٢



١٨

لقد أدركت الدولة حفظها الله أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأولته جل اهتمامها، وقدمت له الدعم والمساندة وسخرت له الإمكانيات المتاحة للوصول به للأهداف المأمولة، وذلك لارتباط هذا القطاع بجميع مناحي الحياة الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ومن هذا المنطلق، فلقد صدر قرار مجلس الوزراء، القاضي بالموافقة على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. والتي تتكون من عنصرين؛ العنصر الأول المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعنصر الثاني الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

ويقدم المنظور بعيد المدى تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لوضع الخطط التفصيلية، حيث إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط متوسط المدى (كالخطط الخمسية)، وجود منظور إستراتيجي بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها. وفي ظل عدم وجود إستراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويتكون المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من عنصرين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.

الرؤية المستقبلية

لقد تزايدت أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. ولكن أصداء هذه الأهمية ظلت خافتة في المنطقة التي مازالت تتعثّر في قدراتها المتجسدة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وفي تبني، وهو الأهم، أعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنات التقنية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نصيباً ضئيلاً من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في الدول النامية. ومن الجوهرى أن تشجع الحكومات على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم الاستثمار في إنشاء مرافق لإنتاج الاتصالات وتقنية المعلومات. وبلا شك إذا بدأ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ينمو بوتيرة



٢

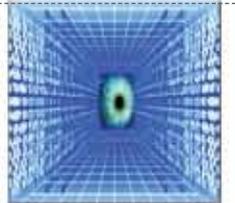


١٩

أكبر من سرعة نمو بقية الاقتصاد فسيكون المتوقع أن يسهم هذا القطاع إسهاماً فعالاً في النمو وأداء الإنتاجية في المملكة. ومن هذا المنطلق فلقد تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة تتمثل في :

«التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل».

وتمثل «الرؤية المستقبلية» الغاية أو المكانة التي يراد الوصول إليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ويتطلب الوصول إلى هذه الرؤية وضع عدد من «الأهداف العامة» التي تم تحديدها بالاعتماد على دراسة الوضع الراهن وتقييمه وتحليله، والتجارب الدولية، واستشراف المستقبل، وتحليل الفجوات، والتخطيط لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى أن تكون هذه الأهداف -في الوقت ذاته- متكاملة مع خطط التنمية الخمسية.



الأهداف العامة للخطة الوطنية

فيما يلي الأهداف العامة للخطة والتي تقع ضمن سبعة مجالات :

الهدف	المجال	رقم
رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.	الخدمات والإنتاجية	١
تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.	تنظيم القطاع	٢
بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.	صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات	٣
التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.	التعليم والتدريب	٤
تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.	الفجوة الرقمية	٥
التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.	الإسلام والوطن واللغة العربية	٦
توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.	القدرات البشرية	٧

أما العنصر الثاني من عناصر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات فهو الخطة الخمسة للاتصالات وتقنية المعلومات. وحيث إن المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الإسقاط الأول للمنظور بعيد المدى على مدى خمس سنوات ١٤٢٨/١٤٢٩هـ إلى ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠٠٨-٢٠١٢م). وتعدّ الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.



٢



٢١

وتتضمن الخطة الخمسية توجهات للوصول إلى الرؤية المستقبلية من خلال ستة وعشرين هدفاً محدداً مشتقاً من الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى، وثمانية وتسعين مشروعاً، التي ستحقق -إن شاء الله- الأهداف المحددة في الخطة الخمسية عند تنفيذها، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى. وقد تم تطوير الخطة الخمسية من خلال الأخذ في الاعتبار دراسات الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وغايات ومنطلقات سياسة المملكة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجارب الدول الأخرى، إضافة إلى معرفة التقنيات الحديثة والتوجهات المستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. ولتطوير الخطة الخمسية تم إتباع منهجية واضحة تركز على أساسيات التخطيط الإستراتيجي ومنطلقات البيئة المحلية.

٣-٢ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

تعدّ متابعة تطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ مشاريعها من الأمور الأساسية لضمان نجاحها. لذا يجب التعرف على سير المشاريع ونسبة المتحقق منها. كما يجب التعرف على العقبات التي تواجه التنفيذ، ومحاولة تذليلها، والتعرف على مدى موضوعية الأهداف المرسومة، ومدى الحاجة إلى تعديل المسار للوصول إلى الرؤية المستقبلية. وستكون هناك آليات متابعة على مستويين رئيسيين: الأول على مستوى المشاريع، والثاني على مستوى الخطة بشكل عام.

وتمثل عملية تطوير الخطة نقطة البداية للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ويلى ذلك تنفيذ المشاريع المقترحة، إلا أنه يجب أن توازي هذه العملية متابعة للتنفيذ، وذلك للأسباب التالية:

- ① التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية وتقييم هذا التقدم.
- ① تحفيز الجهات المعنية على المبادرة والإسراع بتنفيذ المشاريع الواردة في الخطة وفق الأسس المتعارف عليها لتتماشى مع الفترات الزمنية المحددة في الخطة.
- ① التأكد من سير المشاريع ضمن الأطر المحددة في الخطة، والتحقق من اتجاهها الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.



٢



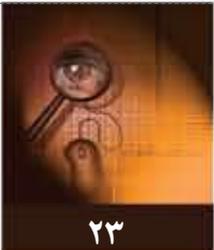
- ① تحديد العقبات والصعاب التي تواجه التنفيذ، ووضع الحلول، وإقرار البدائل المناسبة.
- ① تحديد موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن المستوى العالمي.
- ① الاستعداد لوضع الخطط المستقبلية.

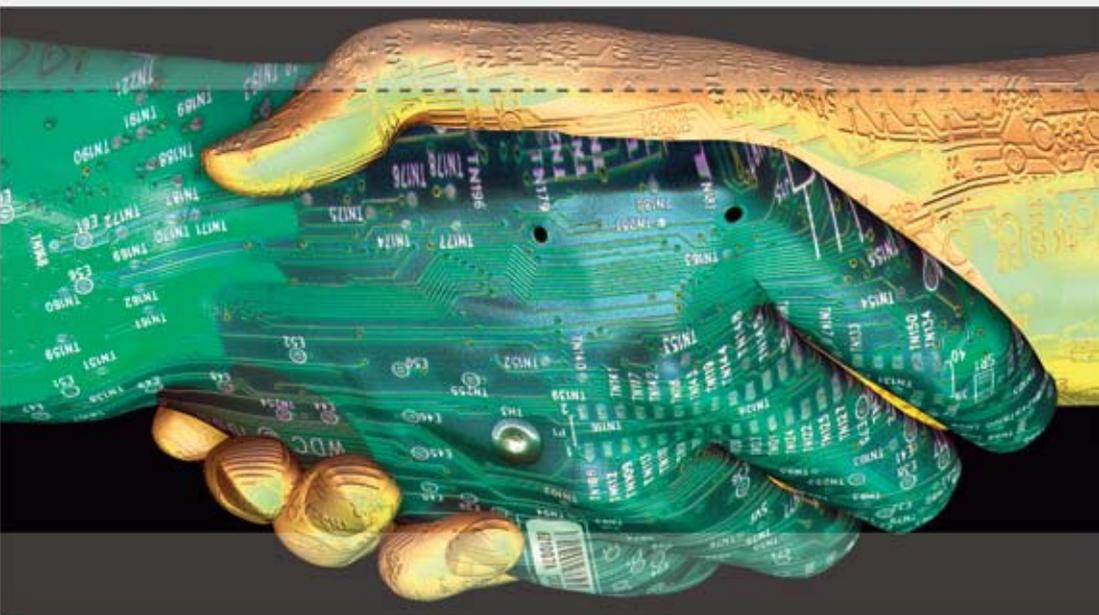
وتبين الأهداف العامة للخطة السابق ذكرها أن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة هي مسؤولية جماعية تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد أن تتسم هذه المسؤولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات. ولمتابعة تنفيذ الخطة توجد مؤشرات رئيسة لقياس مستوى تحقيق أهداف الخطة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين رئيسين:

- ① مؤشرات على المستوى الوطني؛ وتساعد هذه المؤشرات على متابعة التقدم نحو الرؤية المستقبلية، وتحديد موقع المملكة عالمياً.
- ① مؤشرات على المستوى القطاعي؛ وهذه المؤشرات تساعد على تحديد العقبات ومعوقات التقدم، ووضع الخطط المستقبلية الخاصة بالقطاعات المختلفة.

وكأي عمل فهناك متطلبات للتنفيذ يجب توافرها للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ① دعم القيادات العليا في جميع مستويات الخطة واستمرارية هذا الدعم، لأن هناك مصاعب في التنفيذ ومقاومة للتغيير قد تعيق أو تؤخر التنفيذ.
- ① هيكلية المنشآت وتبسط الإجراءات ودعم عملية اتخاذ القرار، لتمكين الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بالإجراءات المؤسسية بطرق أسرع وأكفأ.
- ① تطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحكومية لتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية المطلوبة، ومواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.
- ① تحسين بيئة الاستثمار ووضع الحلول لمعوقات الاستثمار.
- ① توفير بيئة خدمية مناسبة كخدمات البريد والنقل المأمونة منخفضة التكاليف لتساعد على القيام بالأعمال إلكترونياً.
- ① تطوير طرق التعلم والتعليم والمناهج الدراسية لتناسب مع المتطلبات الجديدة.
- ① تغير ثقافة المجتمع لتصبح مشجعة على الإبداع، والابتكار، ونشر روح المبادرة، وتقبل الفشل في سبيل النجاح.





P



٢. أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها

١-٢ التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

٢-٢ الخارطة الاستراتيجية

٢-٢ نماذج متابعة سير المشاريع

أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها

بعد تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف على الخطة الوطنية وتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذها، استشعرت الوزارة حجم المسؤولية وعظمتها. ولكي تقوم الوزارة بدورها فيما يتعلق بالإعمال الموكلة إليها ضمن المهام المنصوص عليها في الخطة. فلقد صدرت موافقة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات على إنشاء أمانة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لتضطلع بمتابعة تنفيذ الخطة والتعريف بها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والسعي لتبني أفضل السبل والإجراءات لمتابعة سير المشاريع وفق منهجية مقننة في هذا المجال، ووضع المؤشرات والآليات المناسبة لقياس نسبة المتحقق من الأهداف، والتأكد من سير الخطط الخمسية نحو الرؤية المستقبلية ضمن الأطر المحددة للأهداف العامة، وتحديد الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها. ومن أهم نشاطات أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ما يلي:

التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

٣-١

من الأهمية بمكان قبل الشروع في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالخطة لتحقيق الأهداف المنشودة، أن يتم نشر الخطة والتعريف بها، وتقديم تصور واضح عن الخطة خصوصاً للجهات المشاركة والمساهمة في تنفيذها، وذلك من أجل الوصول إلى ركيزة وأسس سليمة يمكن الانطلاق منها لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل تنفيذها ومتابعتها. ومن منطلق التعريف بالخطة وأهدافها وسبل تنفيذ مشاريعها، قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإجراءات التالية:

- ١ إصدار دليل يتضمن كامل محاور الخطة وتوزيعه على الجهات الحكومية والأهلية وبخاصة الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة.
- ٢ نشر كامل الخطة على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.
- ٣ نشر أهم مخرجات ومشاريع الخطة في وسائل الإعلام.
- ٤ طلب منسقين من الجهات المعنية بتنفيذ الخطة.
- ٥ القيام بزيارات متعددة للجهات المرتبطة بتنفيذ الخطة، للتعريف بها وبأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف الخطة وشرح المشاريع ذات العلاقة بالجهة.
- ٦ تكوين مجموعة استشارية من خبراء في تخصصات شتى ذات علاقة بمضمون الخطة، من أجل تقديم المشورة في متابعة تنفيذ الخطة ومشاريعها، وآلية تطويرها بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية والأهداف العامة.



٢



٢٦

① عقد ورش العمل ودعوة ممثلي الجهات الحكومية لحضورها ومناقشة سبل تنفيذ مشاريع الخطة لتحقيق الأهداف المرجوة. وتم عقد ما يلي:

★ ورشة عمل في يوم الأحد ١٥ ربيع أول ١٤٢٩ هـ (٢٣ مارس ٢٠٠٨ م)، بعنوان «الإطار الإستراتيجي لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» ودعي لها منسقو الجهات الحكومية ذات العلاقة بمشاريع الخطة. وتضمنت الورشة المحاور التالية:

- مقدمة عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- عرض ومناقشة إطار الربط الإستراتيجي لتنفيذ الخطة.

★ ورشة عمل في يوم السبت ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٩ هـ (٢١ يونيو ٢٠٠٨ م)، بعنوان «آليات العمل والشراكة في التنفيذ-الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» وتم دعوة منسقي الجهات الحكومية للخطة، ومديري مشاريع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالخطة. وتضمنت الورشة المحاور التالية:

- الخارطة الإستراتيجية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- الأهداف المحددة ومؤشرات قياسها ومشاريعها.
- النموذج الأولي والنموذج الدوري للمشاريع.
- نموذج بطاقة المؤشر.
- مؤشرات المقارنة الدولية للاتصالات وتقنية المعلومات.

① التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع وتزويدهم بالمستجدات وتبادل الآراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف. وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع.

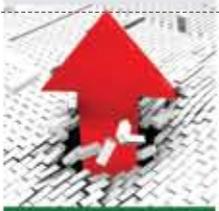
① المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة وعرض مستجداتها والاستفادة من مرئيات الآخرين حيالها، وتم المشاركة فيما يلي:

★ معرض جاينكس السعودية، الرياض: ١٤-١٨ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ (٢٠-٢٤ ابريل ٢٠٠٨ م) تم خلال المعرض توزيع مطبوعات الخطة وشرح أهدافها لزوار المعرض.

★ ملتقى جدة للاتصالات وتقنية المعلومات، جدة: ٥-٧ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ (١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨ م)، تم تقديم عرض بعنوان «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات: توجهات لدعم صناعة تقنية المعلومات».



P



٢٧

★ المؤتمر الخامس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية: دور مؤسسات المعلومات بالمملكة في عصر مجتمع المعرفة - تحديات الواقع وتطلعات المستقبل: جدة ٢٨-٢٩ شوال ١٤٢٩هـ (٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م)، وتم تقديم عرض بعنوان «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومجتمع المعرفة».

★ المؤتمر الوطني التاسع عشر للحاسب: الاقتصاد الرقمي وصناعة تقنية المعلومات، الرياض: ٣-٧ ذو القعدة ١٤٢٩هـ (١-٥ نوفمبر ٢٠٠٨م)، تم تقديم عرض بعنوان «تطورات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات».

ومن المتوقع بإذن الله أن يكون لهذا التواصل والتنسيق مع الجهات المشاركة في تنفيذ أهداف الخطة، الأثر الكبير والملموس في التقدم لتحقيق الأهداف المرجوة المبنية على أسس من التعاون والتنسيق ولبس على أساس الإشراف والمحاسبة.

الخارطة الإستراتيجية

٣-٢

ومن أجل التعرف على موضوعية الأهداف المرسومة في الخطة وتماشيتها مع أرض الواقع، فلقد قامت أمانة الخطة بتبني دراسة من أجل التعرف على المتغيرات التي طرأت على مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والعالمي. ولمراجعة الأهداف والمشاريع والمؤشرات المعتمدة في الخطة وفقاً لهذا المتغيرات، والبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الخطة ومتابعتها. ولقد تم وضع خارطة إستراتيجية تشتمل على نطاقات متدرجة ومترابطة من الأدنى إلى الأعلى، وتهدف إلى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها للرؤية المستقبلية. ولقد تم تقسيم الخارطة الإستراتيجية إلى أربع نطاقات وكل نطاق إلى عدة محاور. ويوضح الجدول التالي المحاور ضمن هذه النطاقات:

المحاور	النطاق
الموارد البشرية - الموارد المعلوماتية - المؤسسات والتنظيمات - التجهيزات والمنشآت - الموارد المالية.	نطاق البنى التحتية
التحول إلى مجتمع معلوماتي - تطور الاقتصاد الرقمي - زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد.	نطاق العمليات الداخلية
دور فاعل للمعلومات في المجتمع والثقافة الوطنية - خدمات اتصالية ومعلوماتية متميزة ومنتشرة بكافة أنحاء المملكة - رفع القيمة مقابل التكلفة - فرص استثمارية ووظيفية - تعاملات حكومية وأعمال إلكترونية - إنتاجية عالية ومنافسة.	نطاق القيمة المضافة
ريادة عالمية للثقافة العربية والإسلامية - مجتمع معرفي - مستوى معيشي مرتفع - اقتصاد وطني قوى - اكتفاء ذاتي وأمن وطني.	النطاق الوطني

P



٢٨

الخارطة الإستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

النطاق الوطني

نطاق القيمة المضافة

نطاق العمليات الداخلية

نطاق البنية التحتية

٤١ عام

ريادة عالمية للثقافة
العربية الاسلامية

مجتمع معرفي

مستوى معيشي مرتفع

اقتصاد وطني قوي

إكتفاء ذاتي وأمن وطني

٣١ عام

دور فاعل للمعلومات
في المجتمع والثقافة
الوطنية

إتصالية ومعلوماتية
متميزة ومنتشرة بكافة
أنحاء المملكة

رفع القيمة مقابل
التكلفة

فرص استثمارية
ووظيفية

تعاملات حكومية
وأعمال إلكترونية

إنتاجية عالية
ومنافسة

زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد ٢٣

(٣) : تطبيق مفاهيم
وأساليب الجودة وتنمية
القدرات لتحقيق الاستفادة
المثلى من الاتصالات
وتقنية المعلومات

(٥) : "توظيف
الاتصالات وتقنية المعلومات
لبناء أنماط جديدة للعمل

(٤ + ٢) : تطبيق التعاملات
الإلكترونية الحكومية
ونشر تطبيقات الأعمال
الإلكترونية

(٥) : "توظيف الاتصالات
وتقنية المعلومات لبناء
أنماط جديدة للخدمات
الصحية

تطوير الاقتصاد الرقمي ٢٢

(١٤) : تنمية صناعة
الاتصالات وتقنية
المعلومات ، والترويج على
مجالات إستراتيجية
وتشجيع الاستثمار

(٨) رفع مستوى أمن شبكات
الاتصالات وتقنية المعلومات
والحفاظة على الخصوصية

(٧+٦) : تطبيق الضوابط
التنظيمية المناسبة لإصدار
التراخيص وتعزيز المنافسة
الفعالة في تقديم الخدمات
الاتصالية والمعلوماتية

التحول إلى مجتمع معلوماتي ٢١

رفع الوعي
بأهمية
ICT لدى
المجتمع
ومحو الأمية
الحاسوبية

(١٥) : "توظيف الاتصالات وتقنية
المعلومات في مساندة التعليم والتدريب
وتبني التعليم الإلكتروني

(٢٠+٢١+٢٢) :
توظيف ICT
نشر الثقافة
الإسلامية
والوطنية
والعربية وتنسيق
في هذا المجال

(١٨) : "نشر
المحتوى المحلي
الرقمي على
شبكة الإنترنت
وتنميته
وتحديثه وتسهيل
الوصول إلى
المعلومات والمعارف

١٥ الموارد المالية

(١٠) : توفير
الميزانيات الكافية
لمشاريع الاتصالات
وتقنية المعلومات
لكافة الجهات
الحكومية

١٤ التجهيزات والمنشآت

جديد ٢ :
تاكيد كفاية
تجهيزات
ومنشآت
GIF اللازمة
واستكمالها

١٣ المؤسسات والتنظيمات

(١٧) : تطوير
البنية التحتية في
المؤسسات التعليمية
(١) : اعتماد على
القطاع الخاص في نشر
تطبيقات الاتصالات
وتقنية المعلومات في
الجهات الحكومية
(١٠+٩)
والطيف الترددي

١٢ الموارد المعلوماتية

جديد - ١ :
دعم وتمغيل
البحث العلمي
في المجالات ذات
العلاقة

(١٨) : "إنشاء محتوى
رقمي متكامل ومتطور
وآلية مستمرة لتنميته
وتحديثه

١١ الموارد البشرية

(٢٣) تحديد الاحتياج من
الكوادر البشرية الوطنية
والخبرات العالمية للتحول
إلى المجتمع المعرفي وتسهيل
استقطابها
(١٦) : إعداد جمبع
منسوبي التعليم من أساتذة
وإداريين وطلاب لاستخدام
الاتصالات وتقنية المعلومات

بعد تحديد المشاريع التي تقع ضمن مسؤولية كل جهة، وضمن آليات المتابعة، وكمرحلة أولى فقد تبنت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات عدداً من النماذج لمتابعة سير المشاريع، تم إعدادها بالاستفادة من أفضل الممارسات لتجارب متابعة سير المشاريع على المستوى المحلي والعالمي، ولقد تم اعتماد نموذجين في هذه المرحلة (كما أن العمل جاري على تطوير آلية إلكترونية لمتابعة سير المشاريع):

النموذج الأول: تقرير الوصف الأولي للمشروع «ميثاق المشروع» (ملحق أ)

ويتلخص هذا النموذج في طلب معلومات أولية عن المشروع وأهدافه والنسب المتحققة، ومخرجاته، ومراحل سيره، والمعوقات، والميزانية وغيرها من المعلومات الأولية التي تقدمها الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

النموذج الثاني: تقرير متابعة حالة المشروع (ملحق ب)

بعد التعرف على المشروعات التي بدأ العمل بها وأهدافها، فيتم من خلال نموذج متابعة حالة المشروع طلب معلومات عن فريق عمل المشروع، وأهم القرارات المتخذة، والمهام والأعمال المنجزة، والمهام التي تحت التنفيذ، والمشكلات التي تواجه المشروع، وما هي المخاطر التي تكتنف تنفيذ المشروع؛ ومؤشرات متابعة تنفيذ المشروع.

ولقد هدف من إعداد هذه النماذج ما يلي:

- ① تعريف الجهات بالمشاريع التي تقع ضمن مسؤولياتها، وتحفيزها على تنفيذ هذه المشاريع.
- ② التعرف على سير تنفيذ المشاريع.
- ③ تأسيس أطر لمتابعة سير تنفيذ المشاريع، مما يسهل آليات المتابعة.
- ④ تعريف الجهات بأهمية المشاريع الموكلة إليها في الخطة.
- ⑤ تحفيز الجهات وبخاصة التي لم تبدأ بأعمال المشاريع الموكلة إليها، بضرورة إنهاؤها قبل نهاية الخطة الخمسية.



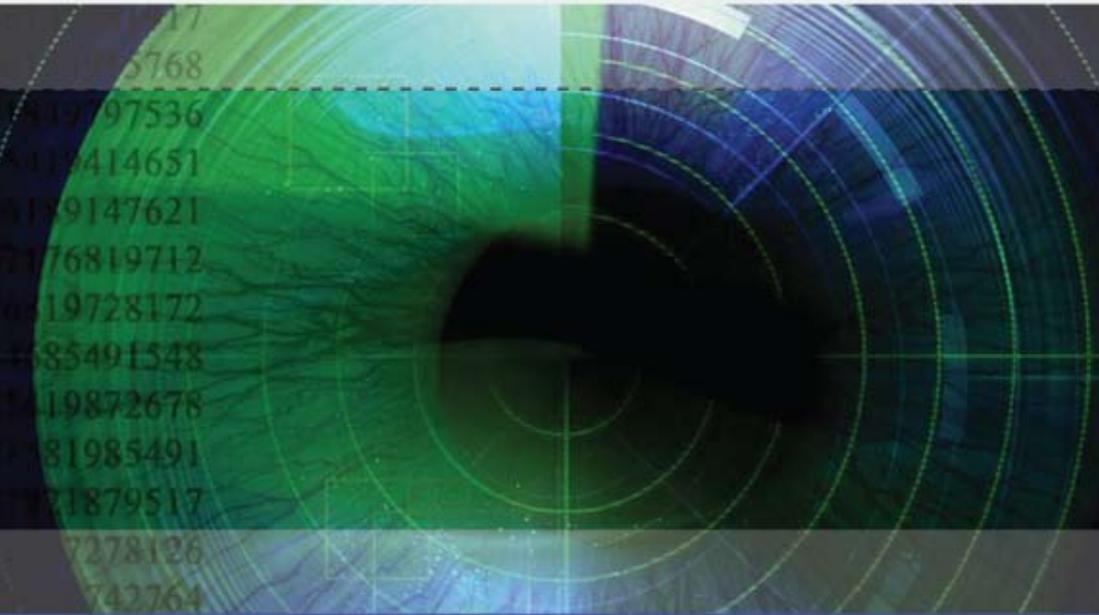


P

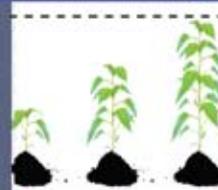


٣١

- ④ إشعار الجهات المعنية بترابط الأهداف وأهمية تنفيذها مجتمعة لنجاح الخطة.
- ④ التأكد من أن المشاريع الواردة من الجهات والجاري تنفيذها، تتماشى مع المشاريع التي تم اعتمادها في الخطة.
- ④ التعرف على سير المشاريع ونسب المتحقق منها وانعكاس ذلك على نسب المتحقق من أهداف الخطة.
- ④ التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع إن وجدت والمشاركة في دراسة هذه المعوقات، والرفع بها لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ④ تسهيل الحصول على معلومات إحصائية موثوقة بناء على ما تم تقديمه من معلومات من الجهات المعنية بالمشاريع، مما يسهم بوضع تصور أكثر دقة عن سير الخطة وما تم تحقيقه من أهداف.
- ④ التعرف على مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، وما هي أهم المقترحات والتصورات لكي يتم دراستها وتبني المناسب منها بما يحقق أهداف الخطة، ومن ذلك تعديل مسمى المشروع ووصفه.
- ④ التعرف على تجارب الجهات المعنية فيما يتعلق بالمشاريع ذات العلاقة أو المتشابهة، ونقل هذه التجارب للجهات الأخرى.
- ④ الخروج بمعلومات أكثر وضوحاً وشمولاً عن المشاريع المنفذة وأهدافها والإيجابيات والسلبيات، والتعرف على مخرجاتها وهل تلي وتتنفق مع ما تم وضعه من تصور ضمن الخطة؟ أم أن الأهداف والمشاريع بحاجة إلى مراجعة وتعديل أو إضافة مشاريع أخرى للخطة الجارية تنفيذها أو للخطط المستقبلية، وذلك من أجل تحقيق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.



ε



**٤. سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الأولى من الخطة الخمسية الأولى نهاية
العام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م**

١-٤	سير مشاريع الهدف العام الأول
٢-٤	سير مشاريع الهدف العام الثاني
٣-٤	سير مشاريع الهدف العام الثالث
٤-٤	سير مشاريع الهدف العام الرابع
٥-٤	سير مشاريع الهدف العام الخامس
٦-٤	سير مشاريع الهدف العام السادس
٧-٤	سير مشاريع الهدف العام السابع
٨-٤	نظرة عامة لسير المشاريع

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الأولى من الخطة الخمسية الأولى (نهاية العام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)

من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في السنة الأولى للخطة، فتح قنوات للاتصالات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة، ومن خلال هذا التواصل والتنسيق تم التعريف بالخطة وأهم معالمها من أهداف ومشاريع وبرامج، كما تم توزيع المشاريع على الجهات ذات العلاقة، والتعريف بدور كل جهة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع. وتحقق بحمد الله الشيء الكثير، لاستشعار الجهات المعنية بأهمية الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومردودها على أنشطتها وإنجازاتها. ولقد كان لورش العمل والزيارات والمراسلات والاتصالات دور فاعل في تفهم الجهات لأهمية التعاون والتكاتف في تنفيذ مشاريع الخطة.

ولأهمية زرع أسس التعاون والتنسيق، والتأكيد على أن الخطة لا تخص وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأن أهدافها تخدم الجميع، فلقد حرصت الوزارة على إشراك الجهات المعنية بالمشاريع بالرأي والمشورة، وذلك من خلال نموذج تقرير الوصف الأولي للمشروع والذي يتيح لكل جهة إبداء مآرائها فيما يتعلق باسم المشروع ووصفه الذي ورد في الخطة، واقتراح اسم ووصف للمشروع إذا كان ما ورد في الخطة بحاجة لتعديل. ولقد تم تقديم بعض التعديلات والمقترحات، وسوف يتم دراسة هذه المقترحات والتعديلات ضمن ضوابط وآلية لضمان تحقيق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يتم التأكد من أن هذه التعديلات تتماشى مع أطر وثوابت الخطة، وسوف يتم عقد لقاءات واجتماعات مع الجهات المعنية للوصول إلى المقترحات والتوصيات المناسبة وتضمينها في التقرير القادم لأخذ الموافقات على هذه التعديلات.

وبعد شرح أهداف الخطة ومشاريعها وتوزيع المشاريع على الجهات المعنية من خلال نموذج تقرير الوصف الأولي للمشروع، فلقد قام كثير من الجهات مشكورة بتعبئة النماذج وتحديد سير المشاريع المناطة بها. ويوضح الجدول التالي المشاريع ضمن الأهداف المحددة، والجهة المعنية بتنفيذ المشروع ومرحلة التنفيذ. وسوف يتم التنسيق مع الجهات المنفذة لتحديد مؤشرات قياس أداء المشاريع (KPIs)، بحيث يتم تحديد خطة لتنفيذ كل مشروع ومؤشرات لقياس سير المشروع.

مع ملاحظة أن حالة سير المشاريع تم إثباتها كما وردت من الجهات المنفذة، وجاري العمل على دراسة كل مشروع على حدة للتأكد من توافق حالة سير المشاريع وفقاً لما قصد به في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وإذا ورد خلاف ذلك، فسوف يتم التنسيق مع الجهات المنفذة لتعديل حالة سير المشاريع بما يتماشى مع ما ورد في الخطة.

٤



ويتمثل الهدف العام الأول في رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
(١): توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي.	(١) دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)
	(٢) تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	تحت التنفيذ
	(٣) استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوفر لديها ذلك	جميع الجهات	تحت التنفيذ
	(٤) تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(٥) زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	تحت التنفيذ
	(٦) إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات	وزارة الخدمة المدنية	تم الانتهاء
	(٧) اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تم الانتهاء
	(٨) وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(٩) وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	(١٠) تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
(٢): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	(١١) إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت الدراسة
	(١٢) إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(١٣) بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها	مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات	تحت الدراسة
	(١٤) وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١٥) إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	(١٦) توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١٧) إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	(١٨) دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء



الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
	(١٩) تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت الدراسة
	(٢٠) تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية	وزارة المالية	تحت الدراسة
	(٢١) وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	جميع الجهات	تحت التنفيذ
(٣): تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة وتلمية القدرات للتحقيق الاستفادة المثلى من الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٢٢) تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	(٢٣) تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تحت الدراسة
	(٢٤) إقرار نظام التعاملات الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٤): نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية.	(٢٥) تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية	وزارة التجارة والصناعة	لم يتم البدء
	(٢٦) إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
(٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء أنماط جديدة للخدمات الصحية والعمل.	(٢٧) نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(٢٨) بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(٢٩) نشر تطبيقات الطب الاتصالي	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(٣٠) تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد	وزارة العمل	لم يتم البدء
	(٣١) إنشاء مراكز للعمل عن بُعد	وزارة العمل	لم يتم البدء

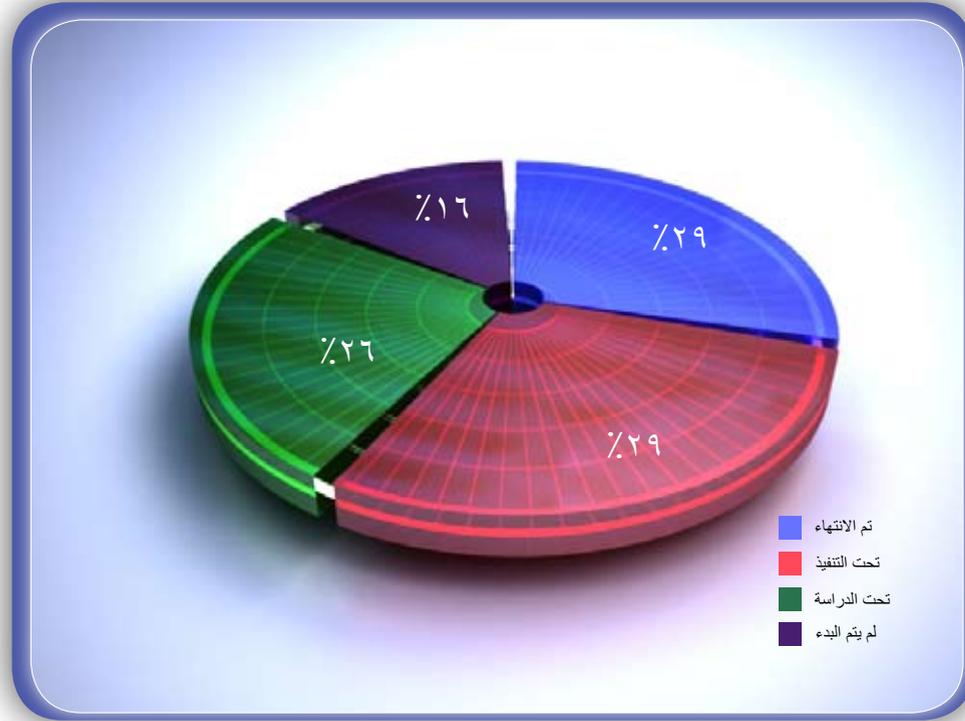




٤



٣٧



الشكل (١): حالة سير مشاريع المهدف العام الأول

ويتمثل الهدف العام الثاني في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجذاب للاستثمارات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
(٦): إصدار التراخيص لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٢) إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٣) إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٤) إصدار التراخيص الفئوية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٧): تطبيق الضوابط التنظيمية المناسبة للمنافسة الفعالة في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٥) وضع سياسات ربط اتصال ببلي واضحة وعادلة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٦) وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
(٨): رفع مستوى أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحافظة على الخصوصية.	(٣٧) إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٣٨) إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٩) تنظيمات المحافظة على الخصوصية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
(٩): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	(٤٠) إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالقات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الداخلية	تحت الدراسة
	(٤١) إنشاء مركز وطني استراتيجي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(٩): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	(٤٢) تحديث الخطة الوطنية للتخيم بشكل دوري	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٤٣) إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٠): الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.	(٤٤) إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٤٥) إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٦) إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١١): توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كافة أرجاء المملكة.	(٤٧) إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٤٨) إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٩) وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء



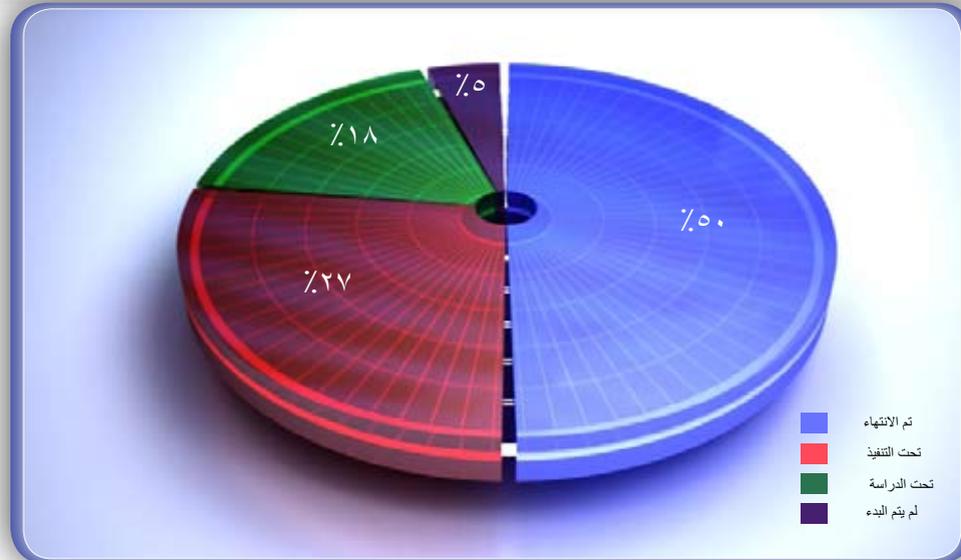


٤



٣٩

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
	استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة (٥٠)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٢): مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات للمواصفات المعتمدة.	إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات (٥١)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(١٣): توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية.	إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات (٥٢)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسبطين وتحديثها (٥٣)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ



الشكل (٢): حالة سير مشاريع الهدف العام الثاني

ويتمثل الهدف العام الثالث في بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
١٤): تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على مجالات إستراتيجية، وتشجيع تأسيس أعمال حرة.	٥٤) إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	٥٥) تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	تحت التنفيذ
	٥٦) إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت الدراسة
	٥٧) إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً	وزارة المالية	تم الانتهاء
	٥٨) استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً	لجنة التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء (مستمر)
	٥٩) إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء
	٦٠) دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ
	٦١) معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة	وزارة المالية	تحت التنفيذ
	٦٢) إنشاء صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	لم يتم البدء
	٦٣) تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	تحت التنفيذ
	٦٤) إنشاء مركز لبحوث الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء

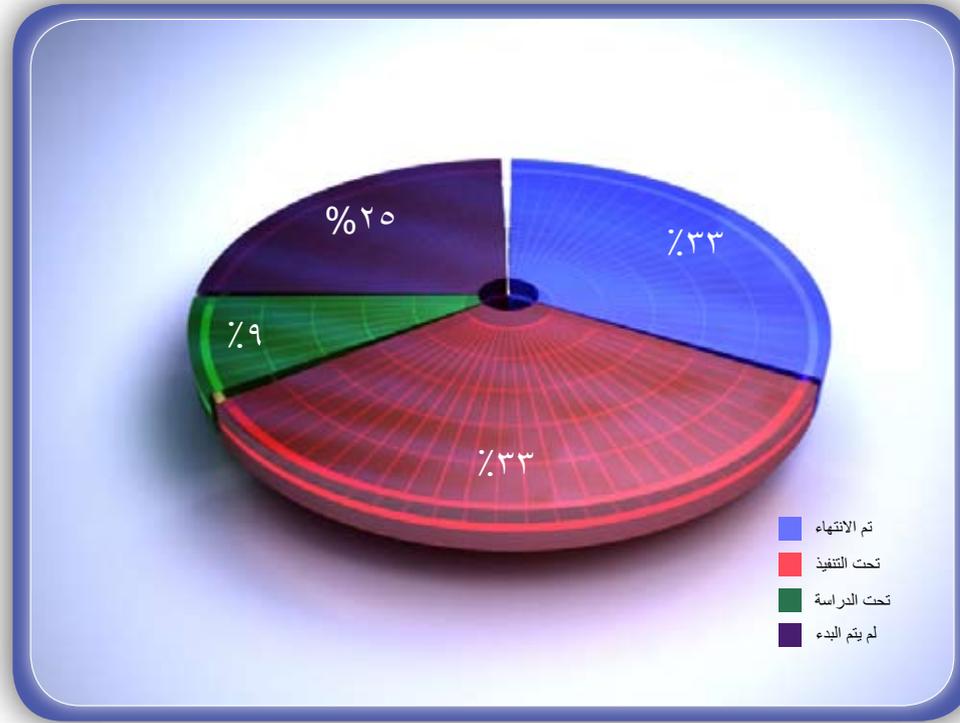




٤



٤١



الشكل (٣): حالة سير مشاريع الهدف العام الثالث

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

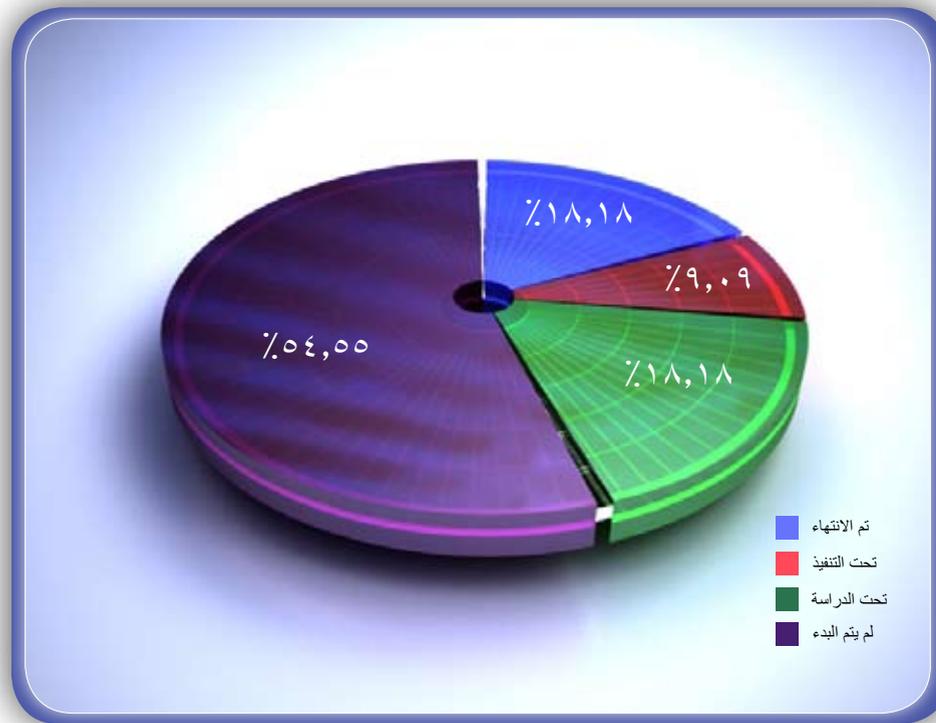
الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ
(١٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني.	(٦٥) إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
		وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء
(٦٦) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم الإلكتروني.	(٦٦) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
		وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء
(٦٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية	(٦٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء
		وزارة التربية والتعليم	تم الانتهاء
(٦٨) تدريب منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب لاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم	(٦٨) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء
	(٦٩) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين	وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء
(٧٠) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	(٧٠) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة
	(٧١) إنشاء مكتبة رقمية	وزارة الثقافة والإعلام	لم يتم البدء
(٧٢) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب	(٧٢) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)



٤



٤٣



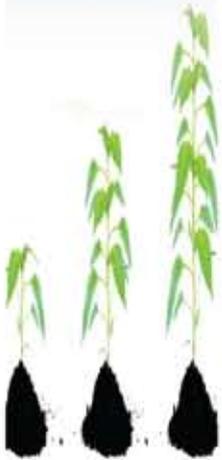
الشكل (٤): حالة سير مشاريع الهدف العام الرابع

سير مشاريع الهدف العام الخامس: ٥-٤

ويتمثل الهدف العام الخامس في تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.

المرحلة التنفيذية	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت التنفيذ	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	(٧٣) مبادرة المحتوى الرقمي المحلي	(١٨): نشر المحتوى المحلي الرقمي على شبكة الانترنت، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف.
تحت الدراسة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	(٧٤) تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً	(١٩): رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تحت الدراسة	وزارة الثقافة والإعلام	(٧٥) إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير	
لم يتم البدء	وزارة الثقافة والإعلام	(٧٦) توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب	
تحت الدراسة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	(٧٧) صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية (٦٥)	
تحت التنفيذ	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	(٧٨) مبادرة الحاسب المنزلي	
تحت الدراسة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	(٧٩) قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت	

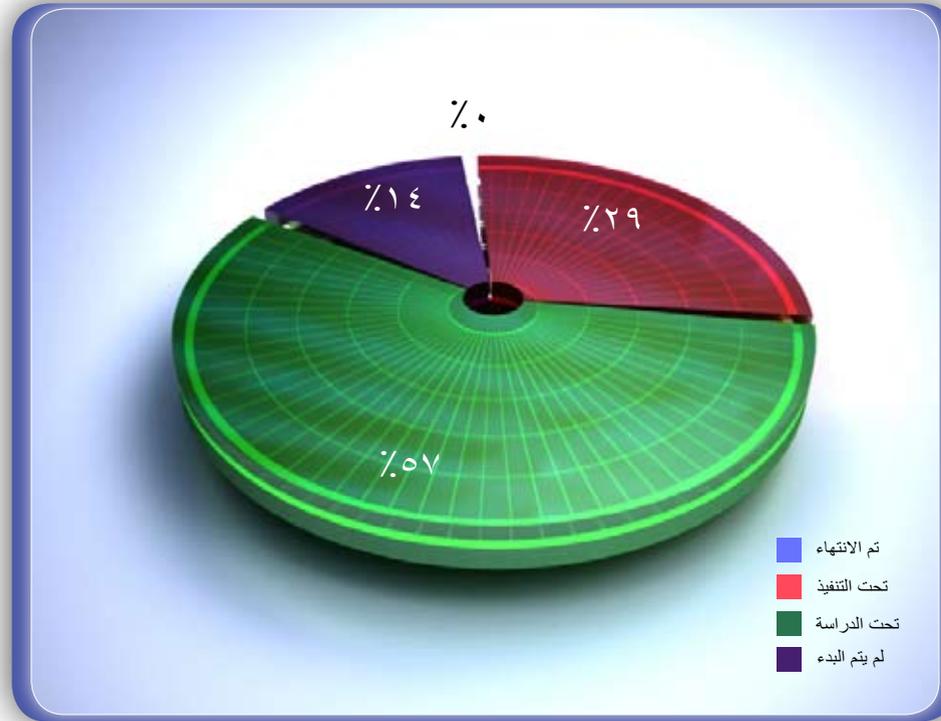




٤



٤٥



الشكل (٥): حالة سير مشاريع الهدف العام الخامس

ويتمثل الهدف العام السادس في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.

المرحلة التنفيذية	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٠) إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية	(٢٠) تنسيق وتحفيز الجهود الحكومية والخيرية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية.
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨١) إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	(٢١) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الدراسات والشعائر والدعوة الإسلامية.
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٢) الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية	(٢٢) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والعربية.
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٣) إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية	(٢٣) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والعربية.
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٤) إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي	(٢٤) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية
لم يتم البدء	وزارة الثقافة والإعلام	٨٥) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية	(٢٥) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية

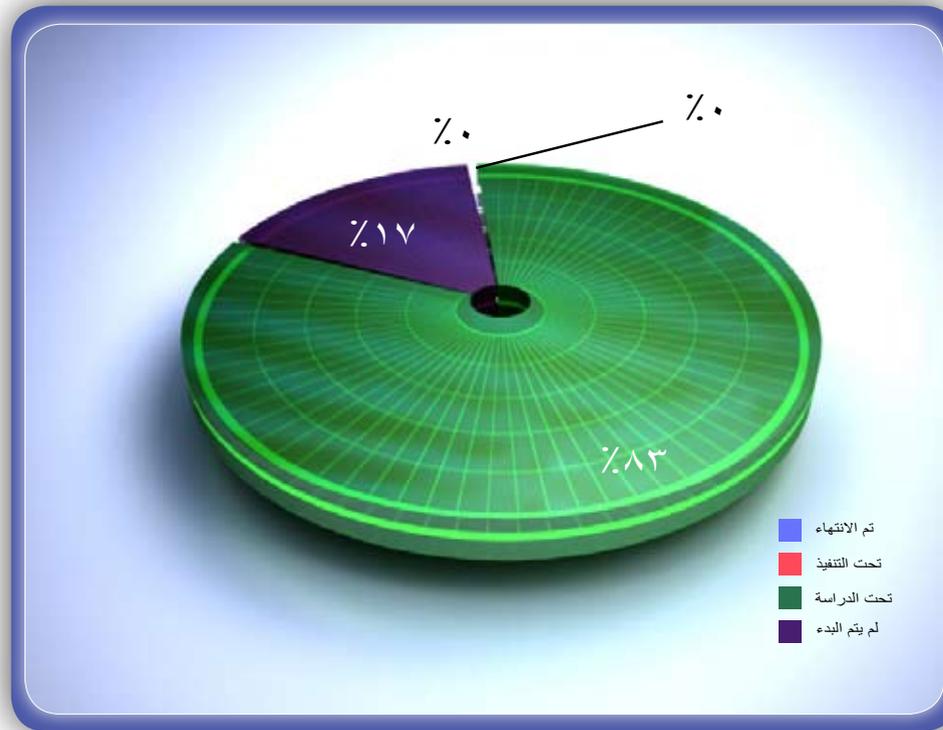




٤



٤٧



الشكل (٦): حالة سير مشاريع الهدف العام السادس

٧-٤ سير مشاريع الهدف العام السابع:

ويتمثل الهدف العام السابع في توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

مرحلة التنفيذ	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت الدراسة	وزارة العمل	٨٦ (تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص	(٢٣): تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحويل إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.
تم الإنتهاء	وزارة الخدمة المدنية	٨٧ (بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	
لم يتم البدء	وزارة العمل	٨٨ (تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم	
لم يتم البدء	وزارة العمل	٨٩ (استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات	
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩٠ (إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات	(٢٤): إنشاء برامج متخصصة في إعداد كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩١ (إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى	
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩٢ (تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي	
تم الإنتهاء	وزارة الخدمة المدنية	٩٣ (استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات	عالية المستوى.
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩٤ (تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	
تحت التنفيذ	صندوق التنمية والموارد البشرية	٩٥ (تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات	(٢٥): دعم تأهيل كوادر في الاتصالات وتقنية المعلومات لتكون قادرة على الحصول على وظائف ذات دخل عال.
تحت التنفيذ	صندوق التنمية والموارد البشرية		
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩٦ (إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراجعة توافقها مع تصنيف المهن	(٢٦): زيادة كفاءة الكوادر وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات.
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	٩٧ (تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية	
لم يتم البدء	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	٩٨ (الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب	

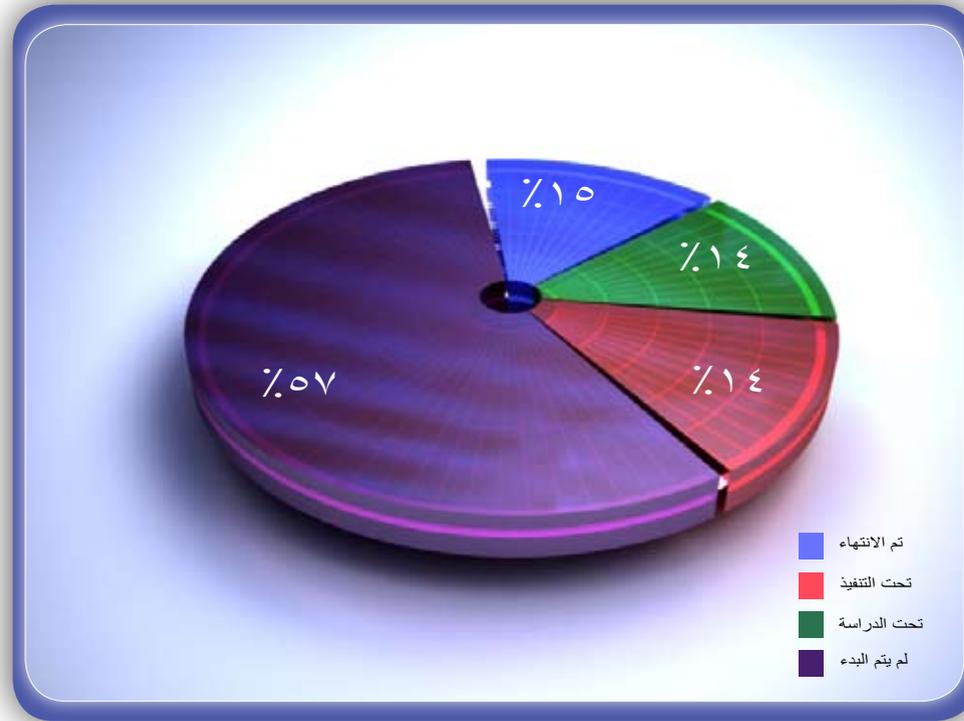




٤

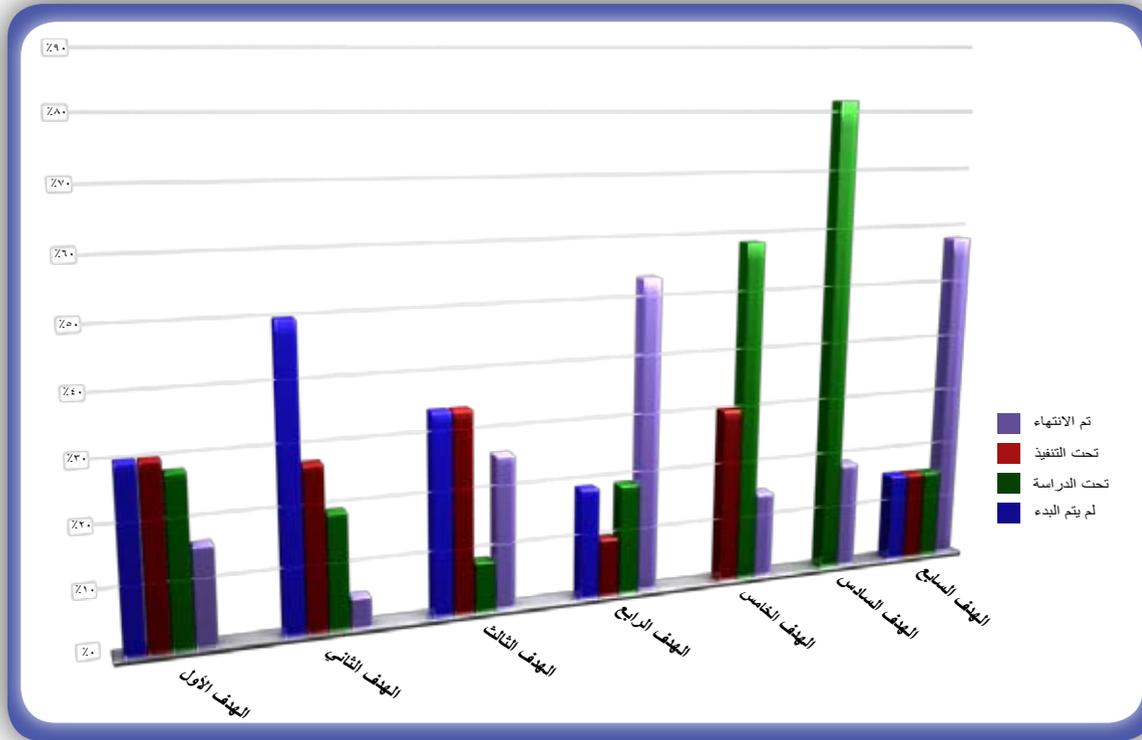


٤٩



الشكل (٧): حالة سير مشاريع الهدف العام السابع

الشكل رقم (٨) يقدم مقارنة لسير مشاريع الأهداف العامة، والشكل رقم (٩) يوضح سير مجمل مشاريع الخطة.



الشكل (٨): مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة

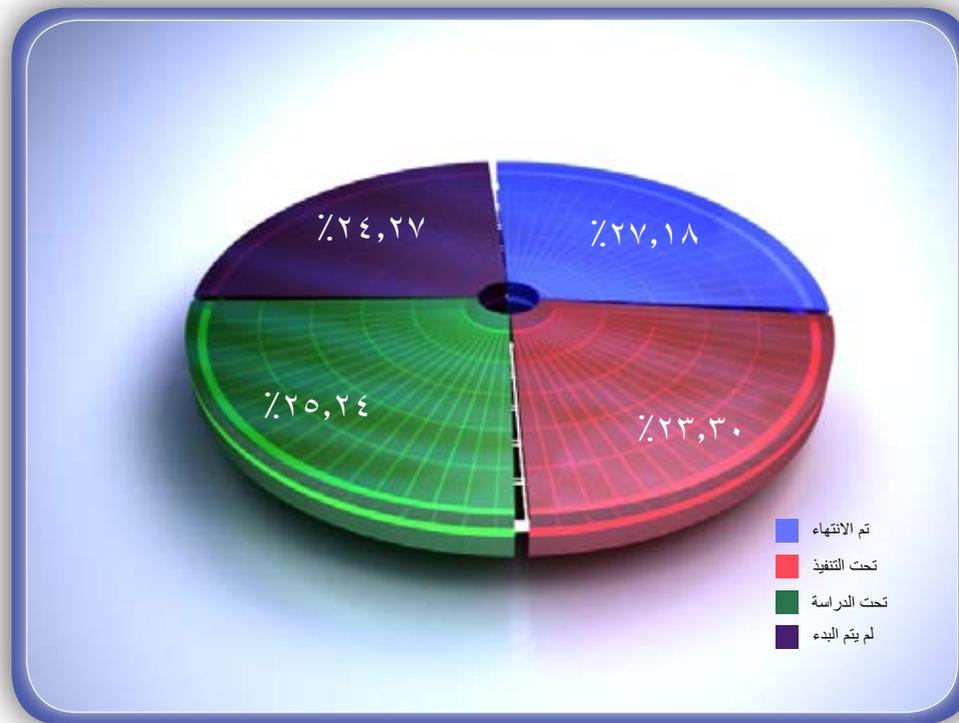




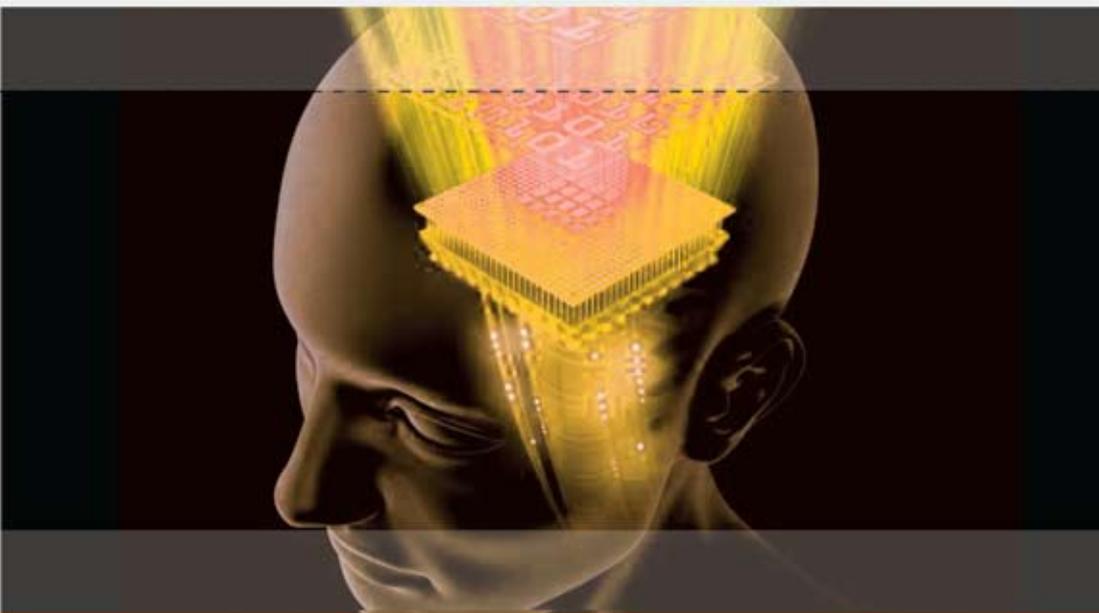
٤



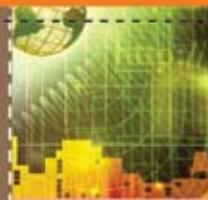
٥١



الشكل (٩): سير مجمل مشاريع الخطة



0



٥. مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

١-٥	الخدمات والإنتاجية
٢-٥	صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
٣-٥	التعليم والتدريب
٤-٥	البنية التحتية
٥-٥	الفجوة الرقمية
٦-٥	الثقافة العربية والإسلامية
٧-٥	تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

لقد تم صياغة مؤشرات ملائمة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذ للمشاريع.

وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للأهداف العامة للخطة، وتعكس ما يلي:

- 1 مدى انتشار تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات وخدماتها. (الهدف العام الأول)
- 2 مدى ملائمة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الثاني)
- 3 قوة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. (الهدف العام الثالث)
- 4 مدى اعتماد التعليم والتدريب على الاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الرابع)
- 5 أنشطة ردم الفجوة الرقمية داخل المملكة. (الهدف العام الخامس)
- 6 مدى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية والحضارة الإسلامية. (الهدف العام السادس)
- 7 مدى توفر القدرات المؤهلة الوطنية والخبرات العالمية. (الهدف العام السابع)

والجدول التالي يوضح قيم هذه المؤشرات (كما وردتنا من الجهات ذات العلاقة)، والقيم المستهدفة حسب الخطة. وحيث أن هذه السنة هي السنة الأولى من الخطة الخمسية، ولعدم توافر قيم لهذه المؤشرات لدى أغلب الجهات ذات العلاقة، نظراً لحاجة الجهات لوضع آليات وأطر لمعرفة وقياس قيم هذه المؤشرات. فسوف يتم الاقتصار على ما وردنا من قيم. والجدول يتضمن قائمة بالقيم المتوافرة لكل مؤشر حتى نهاية السنة الأولى للخطة (٤٢٨/١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)، والقيمة المستهدفة بنهاية الخطة الخمسية الأولى. وتم تقسيم الجدول حسب المجالات الرئيسية في الخطة.

مع ملاحظة أن قيم المؤشرات تم إثباتها كما وردت من الجهات المنفذة، وجاري العمل للتأكد من توافق هذه القيم لما قصد به في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وإذا ورد خلاف ذلك، فسوف يتم التنسيق مع الجهات المنفذة لتعديل هذه القيم بما يتماشى مع ما ورد في الخطة.



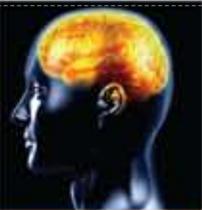
المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الأولى من الخطة ٢٠٠٨
بوابة وطنية للحكومة الإلكترونية	١	١
عدد قواعد البيانات الوطنية المطورة	١٠	٠
مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية	١٠٠٪ في مرحلة الوجود ٤٠٪ في مرحلة التفاعل ٢٥٪ في مرحلة العمليات ١٠٪ في مرحلة التحول	
نسبة الأعمال الحكومية الممكّنة في جميع القطاعات	٥٠٪	
نسبة الجهات الصحية التي لديها ملفات طبية إلكترونية	١٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	



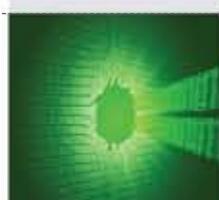
المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية الخطة ٢٠٠٨
حجم مبيعات المنتجات المطورة محلياً	٥ مليار ريال	
عدد حاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات	٦	٤ (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) ٥ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
عدد الحقائق التقنية	٢	١ (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) ٣ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
عدد المناطق التقنية الحرة	١	
حجم الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات	الاتصالات: ٣٠ مليار ريال تقنية المعلومات: ٢ مليار ريال	٨ مليارات (الهاتف الثابت) ٣٨ مليار (الهاتف المتنقل) (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
عدد مراكز نقل التقنية الجديدة	٦	
عدد مراكز أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة	١	٤ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
حجم مخصصات البحث والإبداع والتطوير السنوي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي	
عدد براءات الاختراعات في الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	١٥ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
عدد شركات ومؤسسات صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة التي تعتمد على الإبداع والابتكار	٦ شركات كبيرة ٥٠ شركة متوسطة أو صغيرة	



المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الأولى من الخطة ٢٠٠٨م
نسبة المحتوى الإلكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية	٣٠٪	٥٠٪ (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)
عدد البوابات التعليمية	بوابة لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم	
الاعتماد على الإنترنت في العملية التعليمية	- موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، يحتوي على صفحات نسجية لمقررات الدراسية - بريد إلكتروني لجميع الطلاب	
مقررات الحاسب والإنترنت	- كافة مراحل التعليم العام - جميع الطلاب في الجامعات	
عدد منسوبي التعليم القادرين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف	
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في المدارس والكليات	جميع المدارس	



المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية الخطة ٢٠٠٨م
انتشار خطوط الهاتف الثابت	٢٥ خط لكل ١٠٠ من السكان	٢١٦,٥ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
انتشار خطوط الهاتف المتنقل	٨٠ خط لكل ١٠٠ من السكان	٢١١٨,٨ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
انتشار خطوط ترانسل البيانات السريعة	٥٠٠ ألف (٢ خط لكل ١٠٠ من السكان)	١,٣٣١,٠٠٠ (خط) ٢٥,٣٢ (نسبة الانتشار لكل ١٠٠ من السكان) (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
عدد شركات خدمات ترانسل البيانات	١٠	٦ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
عدد شركات الهاتف المتنقل	٣	٣ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
انتشار الحاسبات الشخصية	٣٠ حاسب كل ١٠٠ من السكان - حاسب لكل ١٥ طالب - حاسب متصل بالإنترنت لكل ٣٠ طالب في المرحلة المتوسطة وما بعدها - حاسب لكل ٤ أطباء	٢٤٩ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - بناء على دراسات السوق ومعلومات أخرى)
انتشار الإنترنت	٣٠ مستخدم لكل ١٠٠ من السكان	٢٣٠,٨ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - بناء على دراسات السوق ومعلومات أخرى)
عدد مواقع الإنترنت السعودية	٣٠ ألف	١٥٠٠٠ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
عدد الخوادم الأمانة لكل مليون من السكان	١٠	
عدد مواصفات الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٠٠ مواصفة جديدة	٦٠ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)



المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الأولى من الخطة ٢٠٠٨م
عدد المواطنين المدربين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف مواطن مجاناً	٢١٨٥ (المصدر: صندوق الموارد البشرية)
عدد قوافل الحاسب والإنترنت	٢٠٠ قافلة	

المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الأولى من الخطة ٢٠٠٨
حجم رقمنة التراث العربي والإسلامي	مليوناً صفحة	
عدد المنتجات الترفيهية الإلكترونية	٣ - منتجات عالية التنفيذ ٤٠ - منتجاً سريع التطوير	



٥



٦٠

المؤشر	القيمة / النسبة في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية الخطة ٢٠٠٨م
نسبة التوظيف في الاتصالات وتقنية المعلومات	٣٪	
عدد طلاب البكالوريوس في الاتصالات وتقنية المعلومات	٥٪ من إجمالي الجامعات والكليات، أي أكثر من ٢٥,٠٠٠ طالب	٣,٣٪ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
عدد خريجي الجامعات المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠,٠٠٠ خريج بمعدل ٤,٠٠٠ خريج سنوياً	
عدد وظائف المعيدين الجديدة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	
عدد خريجي الثانوية المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠ آلاف من خريجي الثانوية	١٧٨١ (المصدر: صندوق الموارد البشرية) ١,٣ (المصدر: معهد الإدارة العامة)
عدد خريجي الجامعة المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٦ آلاف من خريجي الجامعة	٤٠٤ (المصدر / صندوق الموارد البشرية)
عدد موظفي الدولة المدربين على الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف موظف	١٠٧٤٦ (المصدر / معهد الإدارة العامة)

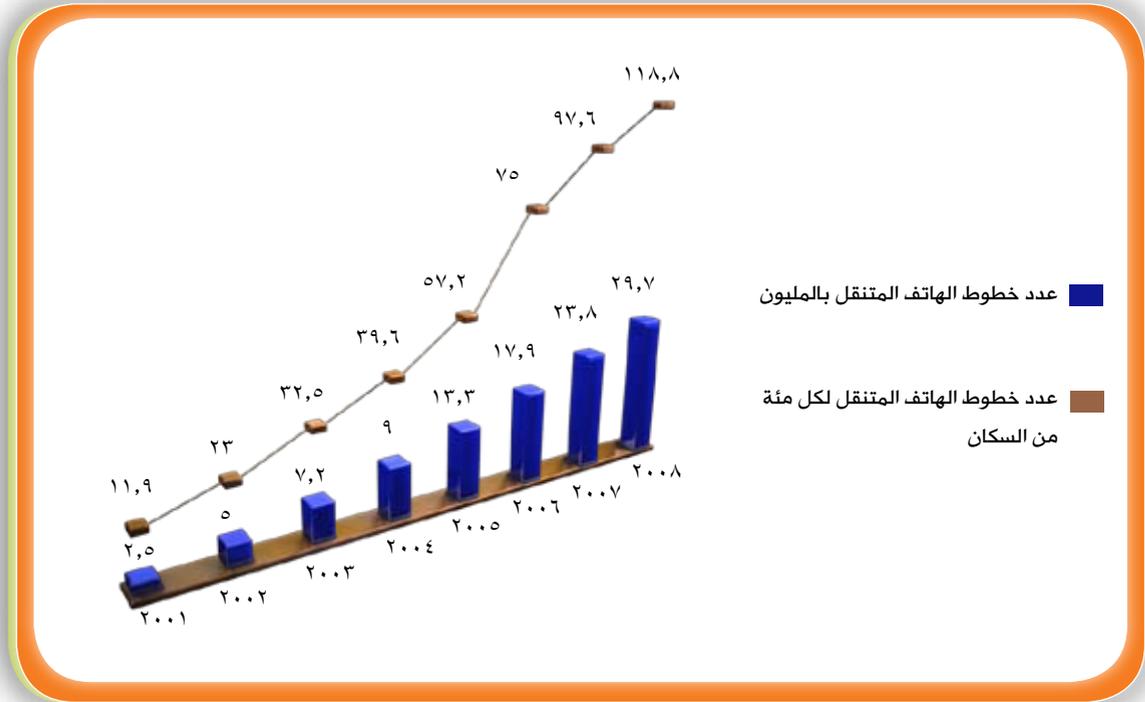


الشكل (١٠) : نمو الهاتف الثابت في المملكة
(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)



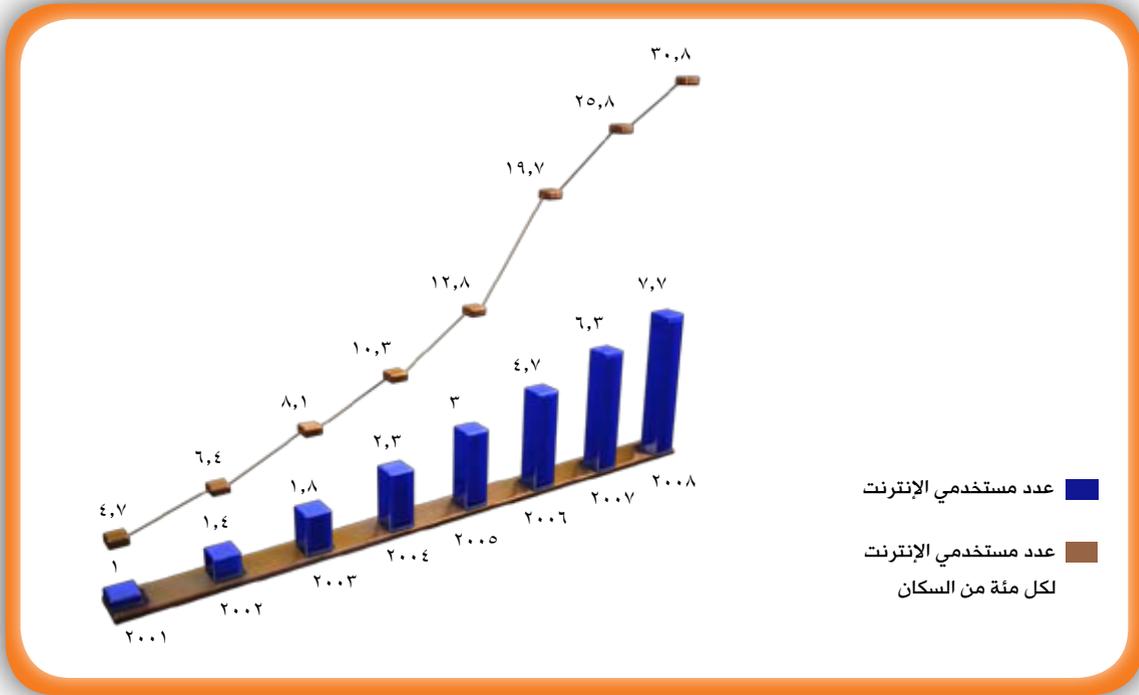


٥



الشكل (١١): نمو الهاتف المتنقل في المملكة

(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

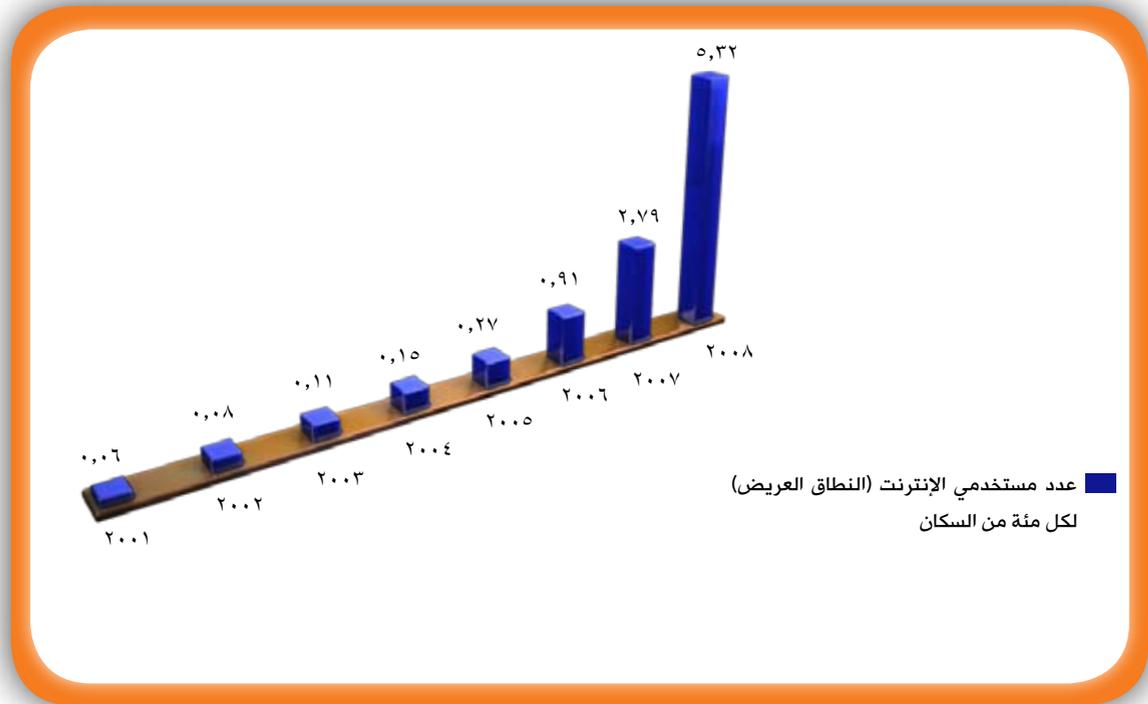


الشكل (١٢): نمو مستخدمي الإنترنت في المملكة
(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

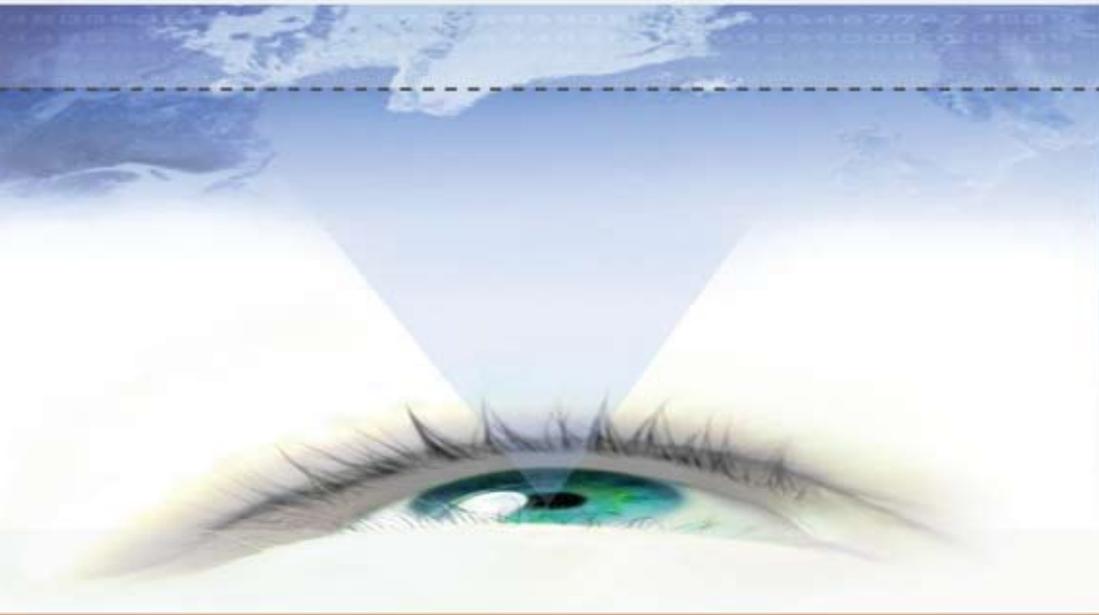




٥



الشكل (١٣): نمو مستخدمي الإنترنت (النطاق العريض) لكل مئة السكان
(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)



1



١. المقارنة الدولية

المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)	١-٦
مؤشرات قياس مجتمع المعلومات	٢-٦
مقارنة المملكة مع بعض الدول	٣-٦

المقارنة الدولية

تكتسب الإحصاءات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض المقارنة، عن النفاذ والاستخدام، اهتماماً كبيراً نظراً لدورها الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بنمو الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي مراقبة وتقييم أثرها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتعدّ بيانات مجتمع المعلومات القابلة للمقارنة دولياً محدودة جداً، وبشكل خاص في البلدان النامية، مما يتطلب بذل الجهد والاهتمام لتوفيرها.

ومن الطبيعي فإن المقارنة الدولية بين الدول في المجالات سريعة التطور وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، توجد جواً من المنافسة تنعكس إيجابياً على مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ويسعى كثير من الدول جاهداً ليحتل مكانة عالية بين مصاف الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الوسائل المتبعة لمعرفة واقع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول، المقارنة مع الدول الأخرى. وكلما احتلت أي دولة مركزاً متقدماً بين الدول، فيقدم ذلك صورة جلية لمكانة هذه الدولة وتقدمها في هذا المجال. وبطبيعة الحال سوف يمكنها، ومن مركز قوى، من جلب الاستثمارات والأعمال. ومن أجل مقارنة المملكة مع الدول الأخرى، يجب تحديد مؤشرات مناسبة، تستند على مؤشرات دولية متفق عليها وتتناسب مع وضع المملكة كدولة ضمن مصاف الدول حديثة النمو.

ومن هذا المنطلق فقد قامت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بإجراء العديد من المسوحات والاطلاع على العديد من الإحصاءات الدولية ومراجعة مؤشرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الإحصاءات الأوروبية، ومنظمات الأمم المتحدة مثل معهد الإحصاء لليونسكو واللجان الإقليمية، وذلك من أجل التعرف على المؤشرات العالمية المعتمدة لقياس مدى تقدم الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واختيار المناسب منها للمملكة.

ومن خلال ما تم جمعه من معلومات، فلقد كانت هناك جهود لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول النامية، وتوضيح حجم الفجوة الرقمية والسعي لتقليصها. وعلى ضوء ذلك برزت الحاجة لوضع مؤشرات مناسبة لتقييم حجم الفجوة الرقمية بشكل دوري، وتتبع التقدم العالمي في استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.



٦



٦٨

ونظراً للوضع الحالي للمملكة، فإن هدف القيام ببعض المقارنات مع الدول الأخرى سواء أكانت عربية أم إقليمية أم عالمية، هو الاستفادة من هذه المؤشرات ما أمكن ذلك، وبحسب توافر المعلومات الإحصائية ضمن قوائم المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن ضمن ما تهدف إليه المقارنة الدولية للمملكة ما يلي:

- 1 التعرف على واقع المملكة عربياً وإقليمياً وعالمياً .
- 2 إيجاد جو من التنافس الذاتي مع الدول من أجل تحفيز الجهات ذات العلاقة بالخطة للسعي والمبادرة بتنفيذ المشاريع الموكلة إليها في الخطة لتحقيق أهدافها.
- 3 تحديد مواطن القوة والضعف لتعزيز مواطن القوة والسعي لدعم مواطن الضعف.
- 4 دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بمواطن الضعف لدينا لاقتباس أنجع التجارب وتبنيها.
- 5 تبادل الخبرات بين الدول ونقل التجارب المتميزة والسعي لتبنيها.
- 6 من خلال المقارنة السنوية يمكن التعرف على التحسن أو التباطؤ في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والسعي لوضع الاستراتيجيات والخطط والتصورات المناسبة لتحسن وضع المملكة.
- 7 سوف تساعد قيم المؤشرات على معرفة مدى نجاح الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أهدافها.
- 8 سوف تساعد قيم المؤشرات على قياس مدى تطور الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال القيم المحققة ومدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية ومدى التحسن مقارنة بالدول الأخرى.
- 9 مراجعة المشاريع وانعكاس المتحقق على نتائج المقارنة الدولية من أجل دعم المشاريع ذات المسار الضعيف مقارنة بالدول الأخرى.
- 10 اقتراح مشاريع جديدة أو تعديل المشاريع القائمة بما يتوافق مع مخرجات المقارنة الدولية.
- 11 الاستفادة من مخرجات المقارنة الدولية المتراكمة لوضع الخطط المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.

وحيث أن المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، والتي تم الاتفاق عليها حديثاً من قبل معظم الدول، لا تتوافر قيم لأغلبها في الوقت الراهن لدى الجهات الحكومية المعنية، فسيتم في هذا التقرير التطرق للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، وكذلك مؤشرات قياس مجتمع المعلومات، والسعي للحصول على قيم لهذه المؤشرات ما أمكن ذلك، من أجل شمولية واتساع عملية المقارنة الدولية بين المملكة والدول الأخرى.

المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية):

بناء على الجهود الكبيرة المبذولة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كان لا بد من تحديد مؤشرات لقياس مختلف الجوانب المتعلقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من حيث الإنتاج والاقتناء والاستخدام، للخروج برؤية واضحة عن مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ومن أجل الوصول إلى مؤشرات قياس لا بد من توفير وجمع البيانات الإحصائية حول قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاهتمام بالبيانات الأولية لعدد من المؤشرات. وبللمحة تاريخية، ونظراً للازدواجية في اختيار مؤشرات المقارنة الدولية ولتشقت الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الإطار، فلقد شعرت المنظمات والدول أهمية تبني مؤشرات موحدة يتم الاتفاق عليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مع الأخذ في الاعتبار إمكانات وحاجات الدول النامية. ولتحقيق هذه الغاية تم في عام ٢٠٠٢م تقييم دولي لحالة الإحصاءات لمجتمع المعلومات. وفي عام ٢٠٠٤م أطلقت الشراكة الدولية للمقارنة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات رسمياً خلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في البرازيل. وتهدف الشراكة إلى ما يلي:

- ① تطوير قائمة أساسية موحدة لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل المقارنة الدولية ووضع منهجيات لجمع هذه المؤشرات.
- ① المساعدة على بناء القدرات الإحصائية للبلدان النامية.
- ① إنشاء قاعدة معلومات دولية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات وإتاحتها على الإنترنت.

وتتضمن الشراكة المنظمات واللجان التالية:

- ① لجان إقليمية للأمم المتحدة وهي:
 - ① اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (وتعدّ المملكة عضواً فيها)
 - ① اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
 - ① اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
 - ① اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
 - ① معهد اليونسكو للإحصاء.
 - ① البنك الدولي.



- ④ الاتحاد الدولي للاتصالات.
- ④ وكالة الإحصاء الأوروبية.
- ④ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وكان الهدف الرئيس للشراكة الدولية هو تحديد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها لقياس مدى تقدم الدول فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية، وردم فجوة البيانات الإحصائية في هذا المجال، ووضع مجموعة معايير إحصائية موحدة على المستوى العالمي. لهذا السبب، عملت الشراكة على تطوير قائمة أساسية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن جمعها من قبل الدول لتخدم كأساس لإحصاءات عن مجتمع المعلومات المحلي قابلة للمقارنة دولياً. وقد نجحت الشراكة العالمية في تحقيق خطوات متقدمة في بلورة عدد من المؤشرات العالمية والإقليمية وجعلها نواة للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. وقد ضمت هذه اللائحة ٤٢ مؤشراً موزعاً على أربع فئات، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

مع ملاحظة أن الهدف الرئيس من هذه المؤشرات هو مساعدة الدول التي في مرحلة تطوير مسوحات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أو التي هي في طور إضافة أسئلة للاتصالات وتقنية المعلومات للمسوحات الحالية، بغية الحصول على بيانات يمكن مقارنتها دولياً. وهذه القائمة كما تم الاتفاق عليها بين الدول ليست إجبارية وليست ملزمة بأي شكل من الأشكال، حيث إنه من الممكن استخدامها بشكل جزئي كما تقضي سياسات الدول وحسب توافر البيانات الإحصائية وحسب الحاجة لهذه البيانات. مع ملاحظة أن الدول ليست على نفس المستوى من التطور ولا تملك أنظمة إحصائية متطورة بنفس المستوى. فبالنسبة للمؤشرات التي تحتاج الدول النامية أن تجمع بياناتها بشكل أكبر تلك الخاصة بالإنفاذ واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفيما يلي قائمة بهذه المؤشرات:

أ. مؤشرات البنية التحتية والنفاد

١. نسبة خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان.
٢. نسبة مشتركى خطوط الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان.
٣. نسبة أجهزة الحاسبات الشخصية لكل مئة من السكان.
٤. نسبة مشتركى الإنترنت لكل مئة من السكان.
٥. نسبة مشتركى خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
٦. نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.



- ٧.أ نسبة السكان المشمولين بخدمة الهاتف المتنقل.
- ٨.أ قيمة اشتراك خدمة الإنترنت مقابل متوسط دخل الفرد.
- ٩.أ قيمة مكالمة الهاتف المتنقل مقابل متوسط دخل الفرد.
- ١٠.أ نسبة الأماكن العامة التي توفر اتصالات مجانية بالإنترنت مقابل عدد السكان (بالمدن والقرى).

ب. مؤشرات النفاذ والاستخدام للأفراد والمساكن

- ١.ب نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز راديو.
- ٢.ب نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز تلفزيون.
- ٣.ب نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف ثابت.
- ٤.ب نسبة المساكن التي يتوفر فيها هاتف متنقل.
- ٥.ب نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ٦.ب نسبة الأفراد الذين استخدموا الحاسب الآلي (في أي مكان) خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ٧.ب نسبة المساكن التي لها اتصال بالإنترنت.
- ٨.ب نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (في أي مكان) خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ٩.ب توزيع استخدام الإنترنت للأفراد خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ١٠.ب النشاطات المتعلقة بالإنترنت التي مارسها الفرد خلال الاثنى عشر شهراً الماضية.
- ١١.ب نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المتنقل.
- ١٢.ب عدد مرات اتصال الفرد بالإنترنت خلال الاثنى عشر شهراً الماضية (من أي مكان).
- ١٣.ب نسبة المساكن التي يتوافر فيها الطاقة الكهربائية.

ج. مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال.

- ١.ج نسبة الأعمال التي تستخدم الحاسبات.
- ٢.ج نسبة الموظفين الذين يستخدمون الحاسبات.
- ٣.ج نسبة قطاعات الأعمال التي تستخدم الإنترنت.
- ٤.ج نسبة الموظفين الذين يستخدمون الإنترنت.
- ٥.ج نسبة المنشآت التي لديها مواقع إلكترونية.
- ٦.ج نسبة المنشآت ذات الاتصال بالإنترنت.



٦



٧٢

- ج. ٧. نسبة قطاعات الأعمال التي تستقبل طلبات العملاء عبر الإنترنت.
- ج. ٨. نسبة قطاعات الأعمال التي ترسل طلبات التوريد عبر الإنترنت.
- ج. ٩. نسبة قطاعات الأعمال التي تتصل بالإنترنت وفقاً لسرعة الاتصال.
- ج. ١٠. نسبة قطاعات الأعمال التي يتوافر لديها شبكة اتصال محلية (LAN).
- ج. ١١. نسبة قطاعات الأعمال التي توفر شبكة خارجية (Extranet).
- ج. ١٢. نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من الإنترنت وفقاً لطبيعة الاستخدام.

د. مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- د. ١. نسبة العاملين في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات إلى إجمالي العاملين.
- د. ٢. القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات (تحتسب كنسبة من إجمالي القيمة المضافة).
- د. ٣. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المستوردة إلى إجمالي الواردات.
- د. ٤. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المصدرة إلى إجمالي الصادرات.

مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

(٢-٦)

لقد تبنى الاتحاد الدولي للاتصالات مؤشرات لقياس مجتمع المعلومات، للمساعدة في تقييم الدول ومعرفة حجم الفجوة الرقمية، والتعريف بالجهود المبذولة من قبل كل دولة لردم الفجوة الرقمية. ولقد أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات في بداية عام ٢٠٠٩م، تقريراً بعنوان «قياس مجتمع المعلومات: مؤشر التنمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات». ويتضمن التقرير معلومات قيمة عن التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقدم مقارنة لأكثر من ١٥٠ دولة. وهدف من هذا التقرير تقديم أدوات لتقييم مستوى الأداء في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لمتخذي القرارات في الدول، والتعرف على موقع دولهم بين دول العالم، من أجل اتخاذ القرارات الصائبة وفقاً لما يتوافر لديهم من معلومات. كما يقدم التقرير معلومات تراكمية عن مستوى التقدم من أجل ردم الفجوة الرقمية في دولهم مقارنة بدول العالم الأخرى.

ويتكون الرقم القياسي من ١١ مؤشراً يمكن استعماله كأداة للقياس المرجعي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وتم توزيع هذه المؤشرات على ثلاثة نطاقات تتعلق بالنفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها.



٦



٧٣

ونظراً لوضوح مؤشرات مجتمع المعلومات وشموليتها وتوافر قيمها لدى الجهات المعنية، فلقد ارتأت أمانة الخطة الوطنية في الوقت الحاضر الأخذ بمؤشرات مجتمع المعلومات كمؤشرات أساسية للمقارنة الدولية، كما سوف يتم السعي للحصول على قيم المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية) أنفة الذكر، متى توافرت من قبل الجهات المعنية. ومن ثم تبني المناسب منها لقياس حجم الفجوة الرقمية في المملكة، ومعرفة التقدم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مقارنة بالدول الأخرى. مع ملاحظة أن أغلب مؤشرات مجتمع المعلومات وردت ضمن المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية). وفيما يلي مؤشرات مجتمع المعلومات ضمن النطاقات المحددة:

مؤشرات النفاذ:

- ١- عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان.
- ٢- عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان.
- ٣- نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- ٤- نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ٥- نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.

مؤشرات الاستخدام:

- ٦- عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- ٧- عدد مشتركى خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
- ٨- عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.

مؤشرات المهارات:

- ١- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.
- ٢- إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.
- ٣- إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.

مقارنة المملكة مع بعض الدول:

٣-٦

وبناءً على ما ذكر في تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، لل قمة العالمية لمجتمع المعلومات، والذي عقد في بيروت عام ٢٠٠٣م؛ "أنه من الأصوب وضع مؤشرات خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات



٦



٧٤

لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها، وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية».

لذلك فقد قامت أمانة الخطة بدراسة المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية) ، والسعي للاستفادة منها لمقارنة المملكة بالدول الأخرى، ومعرفة موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين الدول.

ولقد تم اختيار مجموعة من الدول من أجل المقارنة الدولية، وذلك بناءً على العديد من العوامل، ومن أهمها:

1. الوضع الاقتصادي (مستوى الدخل والنتائج المحلي).

2. الموقع الجغرافي.

3. الوضع التقني والصناعي.

4. المستوى التعليمي.

5. عدد السكان.

ومما لاشك فيه أن هذا الاختيار عبارة عن اجتهادات مبنية على العوامل المذكورة آنفاً، ولقد روعي وبقدر المستطاع اختيار الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك الدول الأكثر تطوراً ومن ثم الدول الصناعية. ولقد تم اختيار الدول التالية من أجل المقارنة الدولية. (مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، استراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، سنغافورة). ولقد تمت المقارنة بناءً على ما توافر من قيم لجميع هذه الدول. والرسوم البيانية التالية تنقسم إلى قسمين رسوم تمثل المؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات وهي (الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، والإنترنت، والإنترنت عالي السرعة)، والقسم الثاني يعكس الناطقات لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات وهي (النفاد، الاستخدام، المهارات، والمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات ICT Development Index) (IDI) وتقدم هذه الرسوم تصوراً لموقع المملكة بين هذه الدول. ولقد تم الحصول على هذه القيم من الاتحاد الدولي للاتصالات.

ونظراً لعدم توافر بيانات الدول الأخرى لعام ٢٠٠٨م فقد تم الاعتماد على أرقام ٢٠٠٧م (فيما عدا مستخدمي الإنترنت، فلقد تم اعتماد قيم ٢٠٠٨م لتوافرها). وللحصول على البيانات الإحصائية للمملكة لعام ٢٠٠٨م، فيمكن الرجوع للفصل الخاص بمؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات.

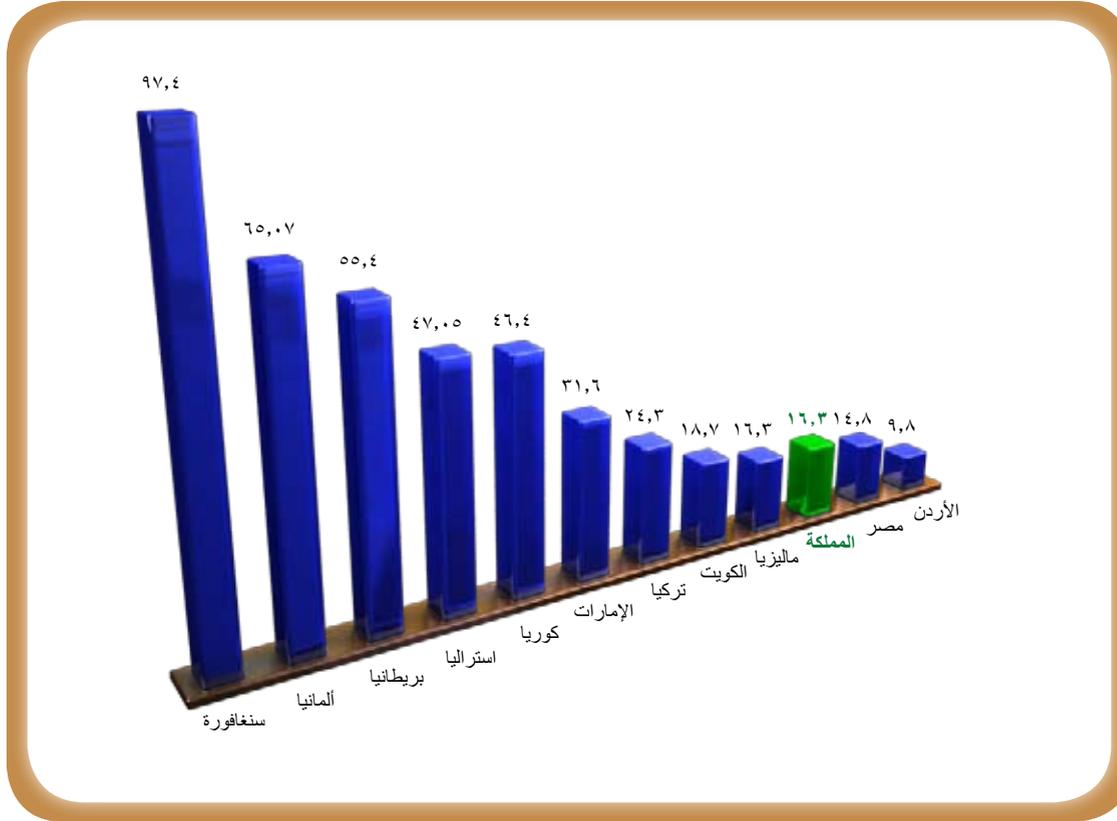


٦



٧٥

المؤشرات الرئيسة للاتصالات وتقنية المعلومات (الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، والإنترنت،
والإنترنت عالي السرعة)



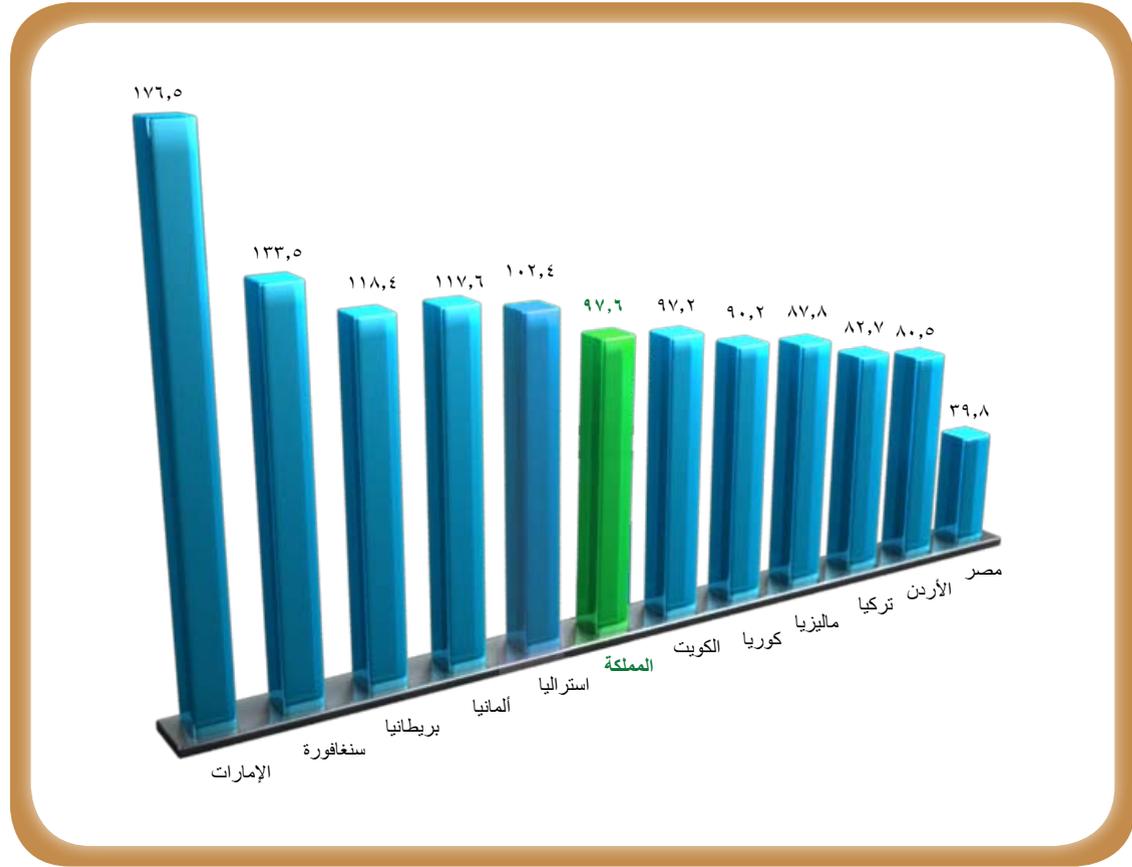
الشكل (١٤): عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان لعام ٢٠٠٧م



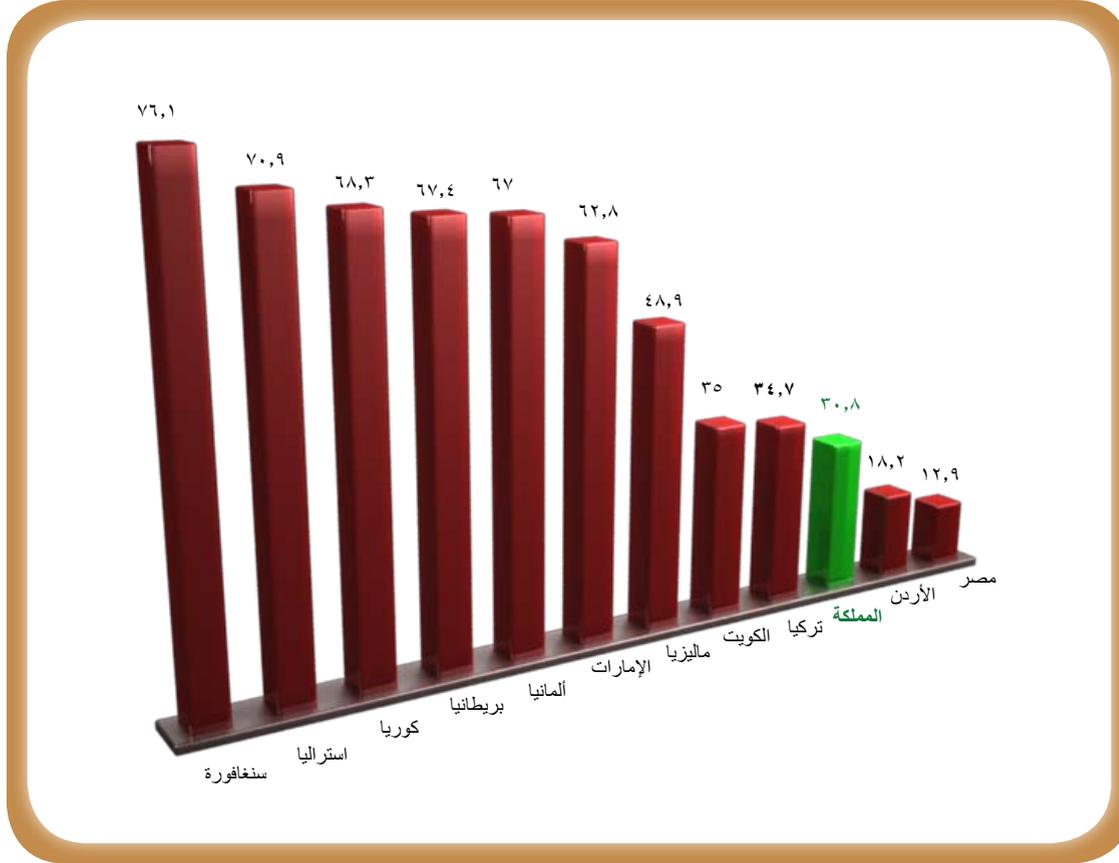
٦



٧٧



الشكل (١٥): عدد مشتركى خطوط الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان لعام ٢٠٠٧م



الشكل (١٦): عدد مشتركى الإنترنت لكل مئة من السكان لعام ٢٠٠٨م
(نسبة المشتركين تختلف عن نسبة المستخدمين)



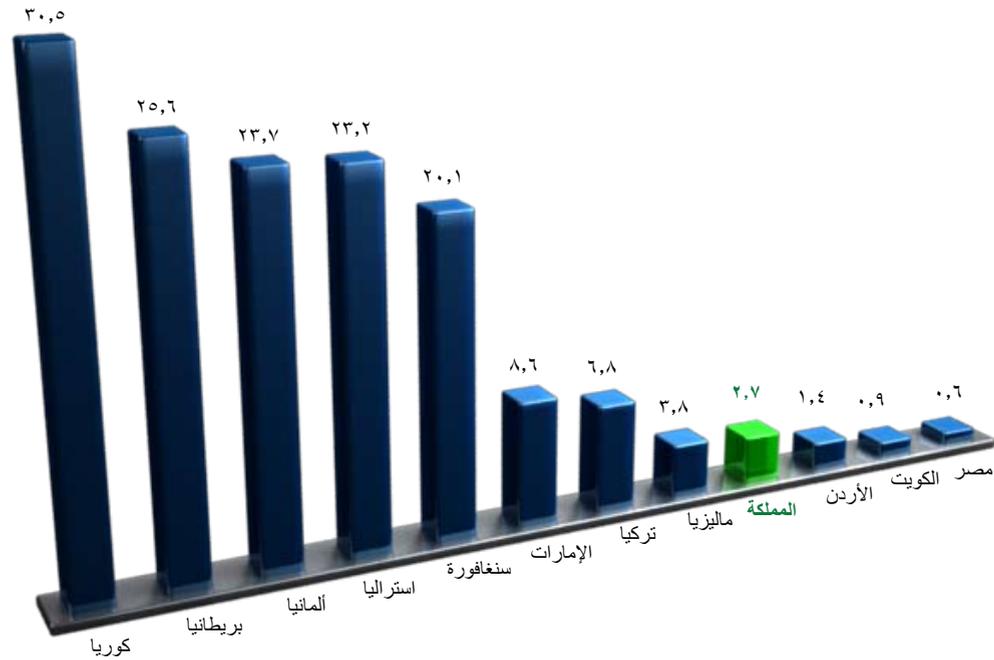


٦



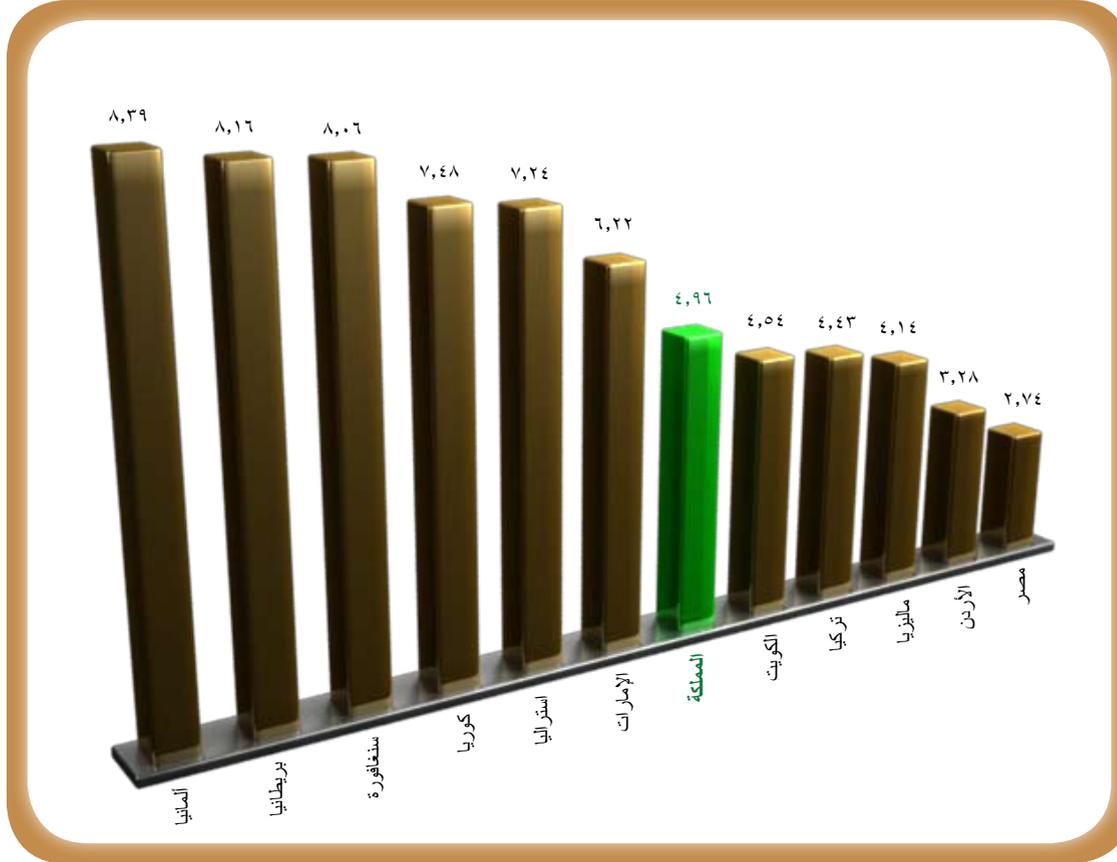
٧٩

نسبة مشركي خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان



الشكل (١٧): عدد مشركي خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان لعام ٢٠٠٧م
(نسبة المشركين تختلف عن نسبة المستخدمين)

مؤشرات قياس مجتمع المعلومات (النفاذ، الاستخدام، المهارات، المؤشر الشامل
لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Development Index (IDI).



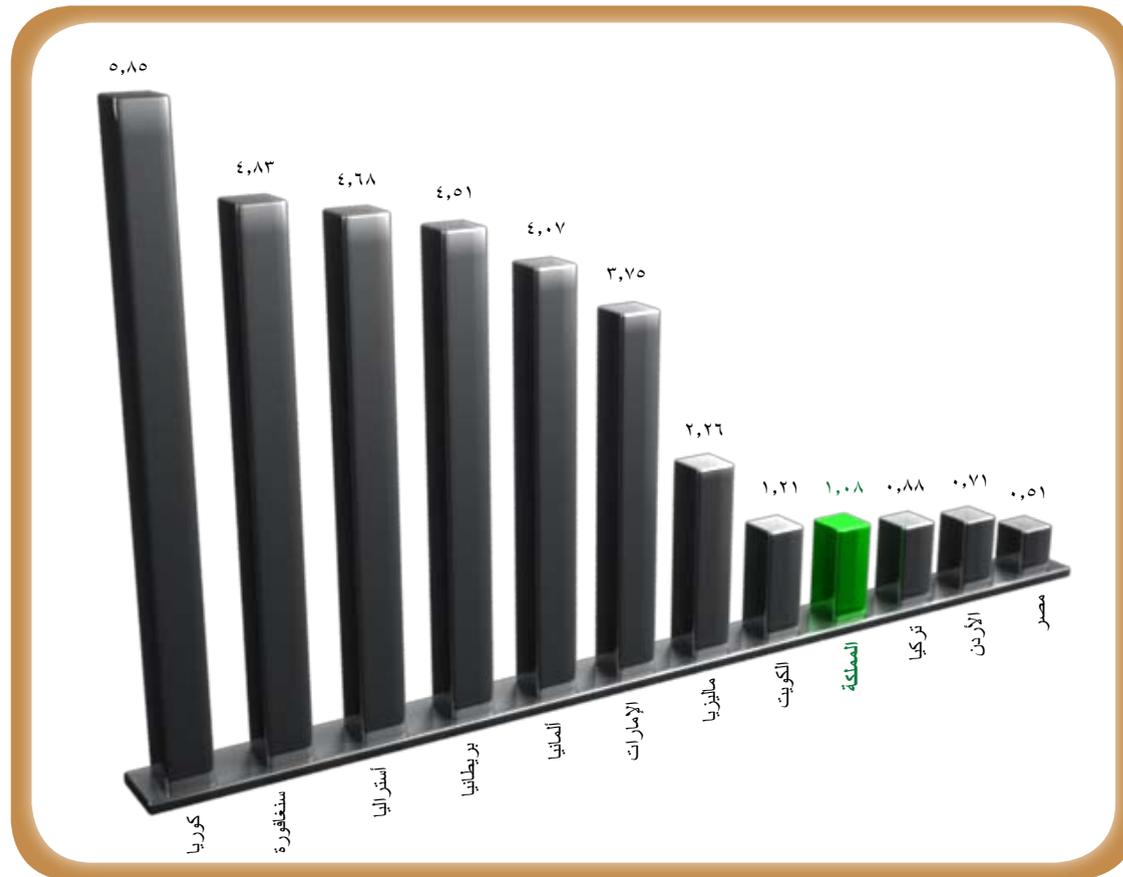
الشكل (١٨): مؤشرات النفاذ



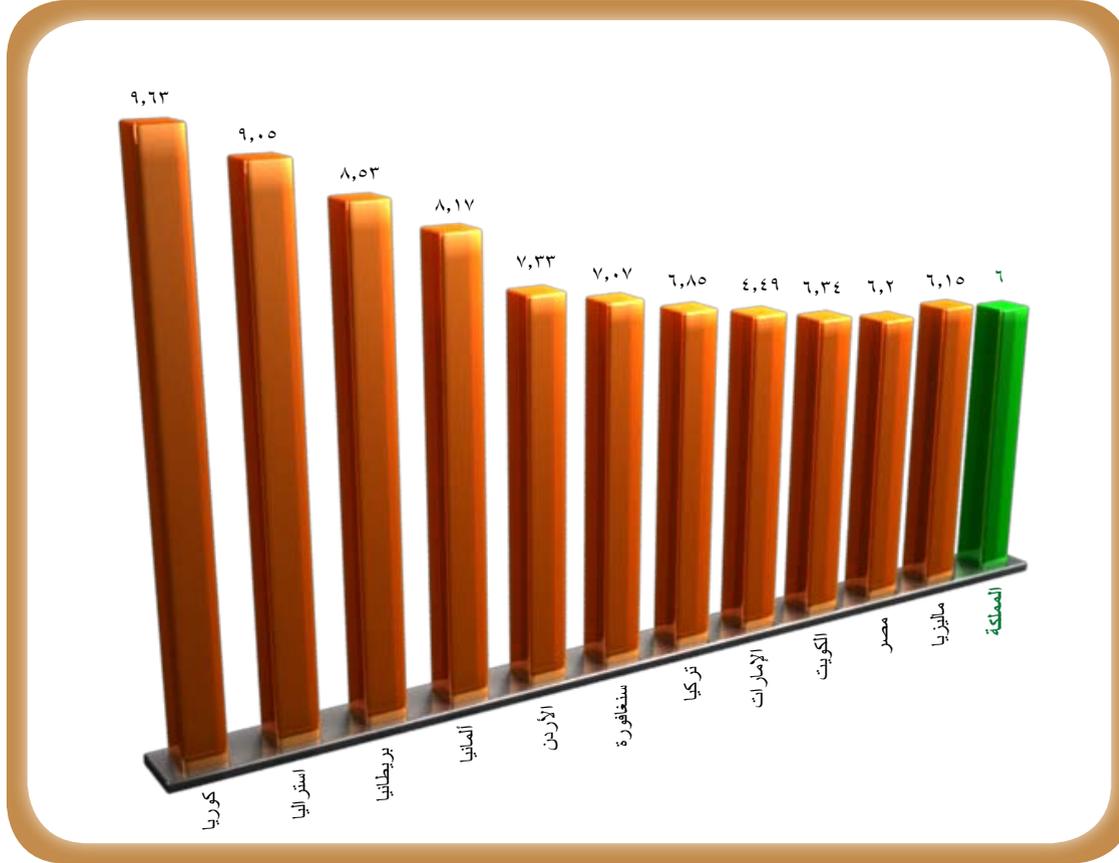
٦



٨١



الشكل (١٩): مؤشرات الاستخدام



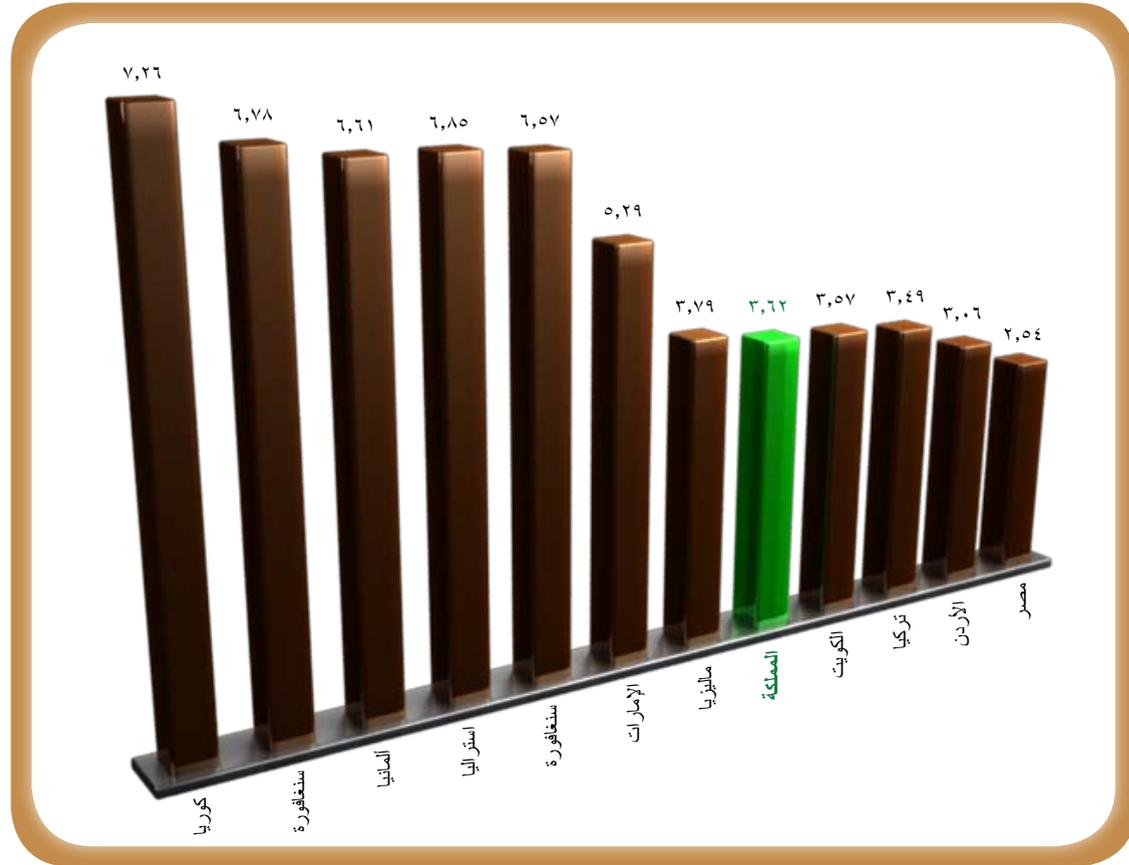
الشكل (٢٠): مؤشرات المهارات



٦



٨٣



الشكل (٢١): المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات
ICT Development Index (IDI)



v



٧. الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

١-٧	معوقات في متابعة التنفيذ
٢-٧	معوقات في تنفيذ المشاريع
٣-٧	آليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات

الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

كما هو معلوم فإن كل عمل يواجهه بعض الصعوبات والمعوقات، ومن خلال أعمال ونشاطات أمانة الخطة والرود التي وصلت من الجهات المعنية بتنفيذ الخطة، فلقد برزت بعض الصعوبات والمعوقات والتي تنقسم إلى قسمين: معوقات في متابعة التنفيذ، ومعوقات في تنفيذ المشاريع.

1-7 معوقات في متابعة التنفيذ.

- وفيما يتعلق بمعوقات متابعة التنفيذ فيمكن إجمالها فيما يلي:
- 1 على الرغم من إقرار الخطة من المقام السامي إلا أن بعض الجهات الحكومية ينقصها الكثير من المعلومات عنها.
 - 1 مع ما تم بذله من جهد، فإن بعض الجهات تأخرت في تعيين منسقاً من قبلها ليكون حلقة الوصل مع أمانة الخطة.
 - 1 تغيير منسقي بعض الجهات دون إخطار أمانة الخطة، وعدم نقل المعرفة من المنسق القديم للمنسق الجديد.
 - 1 عدم حضور بعض المنسقين ورش العمل.
 - 1 ضعف متابعة بعض المنسقين داخل الجهة، وعدم نقلهم صورة واضحة للمعنيين داخل القطاع الذي ينتمون إليه.
 - 1 ضعف التنسيق داخل بعض الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع الخطة.
 - 1 بعض الجهات لم تتضح الصورة لديها فيما هو مطلوب منها تنفيذها.
 - 1 عدم معرفة القطاع أو الإدارة أو القسم المسؤول عن التنفيذ داخل الجهة نفسها.
 - 1 التردد في اتخاذ الإجراءات من قبل بعض الجهات المعنية بالمشاريع.
 - 1 صعوبة التواصل مع بعض الجهات.



V



٨٦

- ① تأخر بعض الجهات في إرسال نماذج التقارير الخاصة بها، وبعض التقارير المرسلة ينقصها الكثير من المعلومات.
- ① لم يرد في الخطة توزيع مشاريع الخطة على الجهات الحكومية وغيرها من أجل التنفيذ، كما لم يتم تحديد الجهات المعنية بتقديم قيم مؤشرات التحول لمجتمع المعلومات، بل تم ذكر المشاريع دون تحديد الجهات المناط بها تنفيذ المشاريع، وذكرت المؤشرات دون تحديد الجهات المسؤولة عن تقديم قيمها.
- ① صعوبة إعداد تقرير «التحول إلى مجتمع المعلومات» في الوقت المحدد كما ورد في الخطة وهو اليوم الأول من الشهر الثالث من السنة المالية، وذلك للأسباب التالية:
- ★ عدم توافر قيم وبيانات ومعلومات كافية وقت إعداد التقرير، حيث إن الجهات ذات العلاقة ترفع تقاريرها السنوية في اليوم الأول من الشهر الرابع من السنة المالية.
- ★ أغلب قيم المؤشرات الدولية لا يمكن الحصول عليها قبل الشهر الرابع من السنة الميلادية.

٢-٧ معوقات في تنفيذ المشاريع.

- أما فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ المشاريع، ومن خلال ما وصل من الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع، فيمكن إجمالها فيما يلي:
- ① عدم المعرفة بوجود خطة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وبالتالي تفاجئ الجهات بالمشاريع المطلوب تنفيذها.
 - ① بعض المشاريع التي وردت في الخطة تحتاج إلى تعديل وفقا للتطورات الحالية. فلدى الجهات مشاريع مشابهة جاري دراسة تنفيذها أو أنها تحت التنفيذ.
 - ① بعض المشاريع تحتاج لدمج مع مشاريع أخرى.
 - ① بعض المشاريع تقع ضمن مسؤولية أكثر من جهة.
 - ① عدم وجود ميزانيات كافية لتنفيذ بعض المشاريع.
 - ① عدم توافر كوادر قادرة على تنفيذ مشاريع الخطة لدى الجهات المناط بها .
 - ① ضيق الوقت لتقديم معلومات في السنة الأولى.

وفيما يلي بعض الآليات المقترحة للتعامل مع هذه الصعوبات:

- ① فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة، فسيتم زيادة التركيز على التعاون والتنسيق مع الجهات من قبل أمانة الخطة.
- ① التواصل مع القيادات العليا في جميع المستويات للمساعدة في المتابعة والتنسيق، من أجل سرعة التنفيذ بالجودة المطلوبة.
- ① فيما يتعلق بتاريخ إعداد تقرير «التحول إلى مجتمع المعلومات» فنقترح تعديل التأخير ليصبح اليوم الأول من الشهر السادس من السنة المالية.
- ① قيام منسوبي الجهات الحكومية خصوصاً ذوي العلاقة بالخطة ومشاريعها بالاطلاع على الخطة بشكل شامل للخروج بتصور عن أهم محاورها وأهدافها، لتكوين رؤية واضحة عن الخطة وعن دور كل جهة.
- ① قيام منسوبي الجهات الحكومية بحضور الاجتماعات واللقاءات التي تعقدها الوزارة لمناقشة الخطة وآلية تنفيذ مشاريعها.
- ① القناعة بأهمية الخطة ومشاريعها والآمال المرجوة من تحقيق أهدافها على المستوى المؤسسي وعلى مستوى الدولة.
- ① الوعي بترابط المشاريع وتناسقها في كثير من الأحيان، حيث إن بعض المشاريع تعتمد على مشاريع أخرى وبعضها مكمل لبعض.
- ① السعي لإيجاد ميزانيات للمشاريع من خلال الرفع لوزارة المالية في وقت مبكر، أو تخصيص ميزانية ضمن مخصصات الجهة لتنفيذ المشاريع.
- ① ضرورة جلب كوادر متخصصة وقادرة على إدارة المشاريع.
- ① وضع الخطط الملائمة لتنفيذ المشاريع ضمن الفترة الزمنية المحددة في الخطة الخمسية الأولى.



V



٨٨



v



- ④ تكوين فرق عمل داخل الجهة لكل مشروع، وذلك بحسب متطلبات المشروع وحجمه، من أجل وضع الدراسات والخطط الملائمة لتنفيذ المشاريع ومتابعة سيرها.
- ④ التأكد من أن أهداف المشاريع الجاري تنفيذها تتماشى مع ما ورد في الخطة.
- ④ تعديل بعض مسميات المشاريع والوصف الخاص بها لكي تتماشى مع التطورات والمستجدات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بعد دراسة طلب التعديلات من قبل أمانة الخطة، والتأكد من مناسبتها وتماشيها مع الأهداف العاملة للخطة، وهذا ما تنوي أمانة الخطة القيام به وتضمينه في تقاريرها الدورية.
- ④ وضع مؤشرات مناسبة لقياس سير كل مشروع، لمعرفة نسبة المتحقق.
- ④ وضع آليات لتقديم قيم مؤشرات نسبة التحول لمجتمع المعلومات.



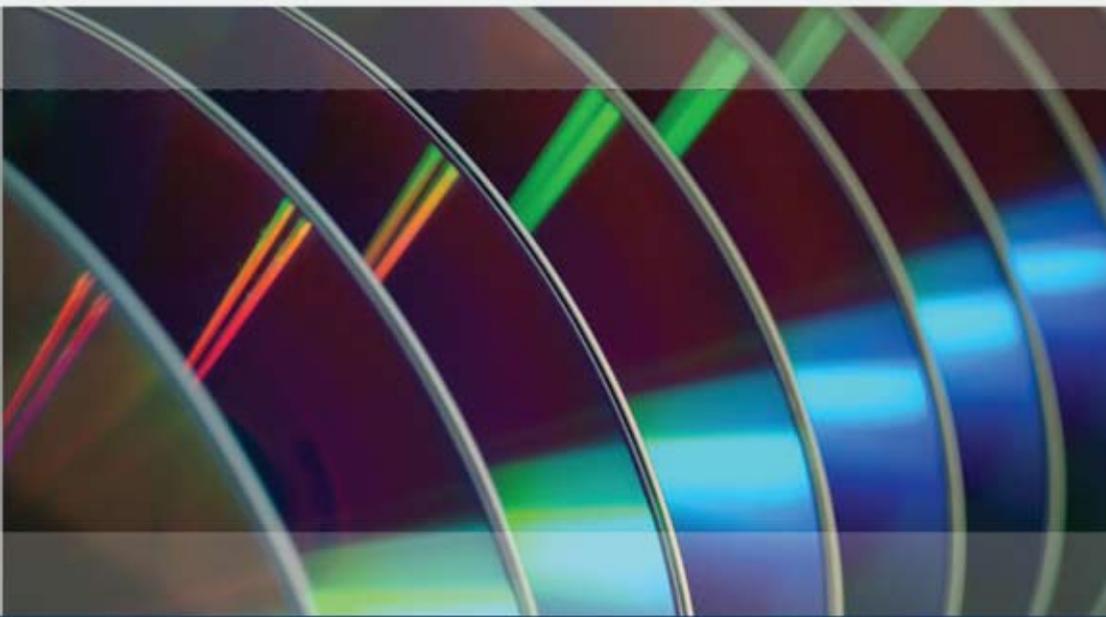
الخاتمة:

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية وبناء قطاع اقتصادي وخدمي وتعليمي وصحي متين. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الأخرى فقط، وإنما يوفر فرصاً جادة لقفزات تنموية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم. ومن هذا المنطلق تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جاهدة إلى متابعة تنفيذ ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع، لتحقيق الأهداف، والوصول بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الآمال المنشودة، بمشاركة وتعاون جميع الجهات ذات العلاقة.

وكما هو معلوم فإن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات تم بناؤها على أسس أن تقوم كل جهة بما أوكل إليها من مشاريع وبرامج كل فيما يخصه. وتعتمد الخطة في تحقيق أهدافها على تعاون وتضافر الجهات لتحقيق أهدافها، وهي عملية مترابطة ومتناسقة لا يمكن القيام بها إلا بتعاون الجميع.

وفي ختام هذا التقرير نتقدم بالشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، الذي لا يألو جهداً في تبني ودعم الخطط والبرامج التي تسهم في تحقيق آمال وتطلعات المجتمع، وأن تصبح المملكة في مصاف الدول المتقدمة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وأن تتحول إلى مجتمع معلوماتي. كما نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين في الجهات الحكومية والأهلية لتفاعلهم ومساندتهم لنا لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والشكر موصول لمنسقي الجهات الحكومية الذين تم ترشيحهم للعمل مع أمانة الخطة، ومديري المشاريع في جميع الجهات على تعاونهم وتواصلهم معنا. كما نخص بالشكر كل من أسهم في إخراج الخطة لحيز النور، وكل من أسهم ويسهم في تنفيذها. ولا يخالجننا شك في أن كل من أسهم في هذه الخطة يأمل أن تحقق الخطة أهدافها وأن يرى مجهوداته التي بذلها تزهر وتثمر عن نتائج ملموسة لخدمة ورفاهية المجتمع.

كما يسعدنا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تلقى الآراء والمقترحات البناءة التي تسهم في تحقيق أهداف هذه الخطة. والله نسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.



الملاحق

ملحق أ	نموذج تقرير الوصف الأولي للمشروع (ميثاق المشروع)
ملحق ب	نموذج تقرير متابعة حالة المشروع
ملحق ج	مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

الملاحق:

نموذج تقرير الوصف الأولي للمشروع (ميثاق المشروع) (Project Charter). (ملحق أ)

(اسم المشروع) (رقم المشروع)

منسق المشروع:	الاسم:	الجوال:	البريد الإلكتروني:
عنوان/رابط الموقع الإلكتروني للمشروع (URL) إن وجد:	http : //		
الجهة الموجة لها التقرير:	أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بريد الكتروني ncitp@mcit.gov.sa موقع الكتروني www.mcit.gov.sa		
الجهة المرسله:			
تاريخ التقرير:			

١ بيانات المشروع: (اذكر البيانات المتوفرة فقط)

م	البيان	الشرح
١	اسم المشروع:	< وصف المشروع حسب تعريفه في دليل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. >
٢	هل اسم المشروع مناسب؟	() نعم () لا الرجاء كتابة الاسم المناسب للمشروع حسب رؤيتكم:
٣	وصف المشروع:	< وصف المشروع حسب تعريفه في دليل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. >
٤	هل وصف المشروع مناسب	() نعم () لا الرجاء كتابة الوصف المناسب للمشروع حسب رؤيتكم:
٥	الهدف الاستراتيجي للمشروع:	< توضيح الهدف الاستراتيجي (الهدف العام) الذي يسعى المشروع لتحقيقه >
٦	أهداف المشروع:	< أذكر قائمة بالأهداف المرجوة من المشروع - وتعتبر بمثابة «أغراض فرعية أو تفصيلية» >
٧	رؤية ورسالة المشروع:	< اذكر رؤية ورسالة المشروع إذا كانت محددة ومعتمدة أو اذكر أنها لم تحدد بعد، أو أنها تحت الإعداد أو أنها لا تنطبق >
٨	الإدارة المشرفة على المشروع:	< أذكر اسم الإدارة تشرف على المشروع. >
٩	الجهات ذات العلاقة: (Stakeholders List)	< ذكر أسماء الجهات/الإدارات/ الأشخاص التي لها علاقة بالمشروع من داخل الجهة وخارجها وتحديد نوعية علاقة هذه الجهات بالمشروع، في حال وجودها. (مثال، مواطنين، جهات معينة، مؤسسات قطاع خاص... الخ >
١٠	الوضع الراهنة للمشروع:	() لم يتم البدء بالدراسات الخاصة بهذا المشروع، ما هو التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع: .../.../١٤ هـ. () يتم حالياً دراسة آلية تنفيذ المشروع، ما هو التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع: .../.../١٤ هـ. () تم البدء في التنفيذ ومرفق الوثائق ذات العلاقة، وتقدر نسبة التنفيذ بـ.../... () تم الانتهاء من المشروع بتاريخ.../.../١٤ هـ، ومرفق الوثائق ذات العلاقة.

١ مخرجات المشروع: (في حال توفر هذه المعلومة)

١ مراحل سير عمل المشروع ومساره الزمني (KEY STAGES/ MILESTONES) (في حال توفر هذه المعلومة)

١ مراحل سير عمل المشروع ومساره الزمني (Key Stages/ Milestones) (في حال توفر هذه المعلومة)

هل تم تطوير خطة عمل ؟	() نعم (أرفق الخطة) () لا
-----------------------	-----------------------------

٣	المرحلة	المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ	المتطلبات والاحتياجات (المادية والبشرية)
١	>أذكر مراحل المشروع الأساسية والزمن المقدر للوصول إليها ان امكن.<		

١ فريقي عمل المشروع: (في حال توفر هذه المعلومة)

هل تم تعيين مدير للمشروع				
() نعم () لا				
اسم مدير المشروع	المؤهل	متفرغ	الارتباط داخل الجهة	هل سيتم إتباع منهجية محددة لإدارة المشروع؟

٣	الاسم	الوظيفة
١		

١ ميزانية المشروع: (في حال توفر هذه المعلومة)

هل تم تقدير ميزانية للمشروع () نعم () لا إذا كان نعم الرجاء تعبئة الجدول.						
الميزانية التقديرية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
المبالغ المعتمدة						
المبالغ المصروفة						

١ تنفيذ المشروع

كيف سيتم تنفيذ المشروع بمراحله المختلفة:

- () بجهود داخلية.
- () من خلال مقاول بالكامل أو جزئي.
- () بالمشاركة مع مقاول (شريك مطور أو BOT).
- () لم يحدد بعد.

- ① الافتراضات (ASSUMPTIONS) (اختياري)
- ② مؤشرات المشروع المقترحة: (في حال توفر هذه المعلومة)

م	المؤشر	المؤشر	متى نقيس؟
١			() أسبوعي () شهري () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () أخرى حدد

- ① المحددات (CONSTRAINTS) (اختياري)
- ② مخاطر المشروع المحتملة (Risks) (في حال توفر هذه المعلومة)

الخطر	البيان	احتمالية الوقوع (عالية، متوسطة)	التأثير المتوقع على المشروع (عالي، متوسط)	خطة التعامل المقترحة

- ① القرارات المتخذة: (في حال توفر هذه المعلومة)
- ② إضافات أخرى: (في حال توفر هذه المعلومة)
- ③ اعتماد صاحب الصلاحية:

الاسم	الوظيفة	التوقيع	التاريخ

(ملحق ب) النموذج الثاني: تقرير متابعة حالة المشروع.

<أدرج اسم المشروع>

ضابط الاتصال:	الأسم:	الجوال:	البريد الإلكتروني:
عنوان/رابط الموقع الإلكتروني للمشروع (URL) إن وجد:	http : //		
التقرير موجه لـ:	أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات		
تاريخ التقرير:			
الفترة التي يغطيها التقرير:	من ___/___/١٤٢٠هـ إلى ___/___/١٤٢١هـ الموافق من ___/___/٢٠٢٠م إلى ___/___/٢٠٢٠م		
الجهة:			
اسم وتوقيع راعي المشروع:			
اسم وتوقيع مدير المشروع:			

٤ البطاقة التعريفية للمشروع:

م	البيان	الوصف
١	وصف المشروع	< بناءً على ما ورد في تقرير الوصف الأولي للمشروع.>
٢	الغرض من المشروع	< بناءً على ما ورد في تقرير الوصف الأولي للمشروع.>
٣	أهداف المشروع	< بناءً على ما ورد في تقرير الوصف الأولي للمشروع.>
٤	التكلفة التقديرية	< التقدير المبدئي للتكلفة المتوقعة للمشروع، وتكون مفصلة حسب مدة التنفيذ.>
٥	المدة التقديرية	< التقدير المبدئي لمدة المشروع، وتكون مفصلة حسب المراحل الرئيسية للمشروع.>
٦	الإدارة المنفذة للمشروع	< بناءً على ما ورد في تقرير الوصف الأولي للمشروع.>
٧	الجهات ذات العلاقة ونوع علاقتها بالمشروع:	< بناءً على ما ورد في تقرير الوصف الأولي للمشروع.>
٨	مرحلة المشروع	لم يتم البدء بالدراسات الخاصة بهذا المشروع، ما هو التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع: .../.../١٤ هـ. يتم حالياً دراسة آلية تنفيذ المشروع، ما هو التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع: .../.../١٤ هـ. تم البدء في التنفيذ ومرفق الوثائق ذات العلاقة، وتقدر نسبة التنفيذ بـ:.....%. تم الانتهاء من المشروع بتاريخ.../.../١٤ هـ، ومرفق الوثائق ذات العلاقة.

٤ فريق عمل المشروع: (في حال توفر هذه المعلومة)

م	الاسم	المنصب
١		
٢		

٤ القرارات المتخذة: (في حال توفر هذه المعلومة)

المهام والأعمال المنجزة

م	وصف المهمة	تاريخ الانتهاء وفقاً الخطة .../.../١٤هـ	تاريخ الانتهاء الفعلي .../.../١٤هـ	ملاحظات

المهام تحت التنفيذ

م	وصف المهمة	تاريخ البدء وفقاً الخطة .../.../١٤هـ	تاريخ البدء الفعلي .../.../١٤هـ	نسبة الانجاز (%)	تاريخ الانتهاء المتوقع.../.../١٤هـ	ملاحظات

المشكلات القائمة بالمشروع ISSUES:

م	المشكلات القائمة	تاريخ المشكلة .../.../١٤هـ	أثر المشكلة (عالي، متوسط)	الإجراء المتبع / المقترح	حالة المشكلة (قائمة، منتهية)	تاريخ الانتهاء .../.../١٤هـ

مخاطر تكتنف تنفيذ المشروع RISKS:

م	وصف الخطر	إجراءات الاستجابة
١		

📌 طلبات التغيير:

رقم	موضوع طلب التغيير	مقدم الطلب	تاريخ الطلب .../.../٤٤هـ	الأثر على المشروع	القرار (مقبول، مرفوض، تحت الدراسة)

هل هناك آليات اعتماد وتنفيذ التغييرات والإضافات على المشروع؟

هل لديكم مقترحات بهذا الخصوص؟

📌 مؤشرات المشروع

رقم	المؤشر	تاريخ القياس	اهل هنالك انحرافات يوضح بلون اخضر أو اصفر أو احمر	طبيعة الانحراف (مالي، استراتيجي، تنفيذي)	التوصية
المؤشر العام للمشروع					

📌 إضافات أخرى: (في حال توفر هذه المعلومة)

.....

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ (ملحق ج)

الهدف العام الأول:

يسعى الهدف العام الأول في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً من خلال واحد وثلاثين مشروعاً، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
١	دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	يشير الوضع الراهن إلى تدني مستوى الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام، مما يؤدي إلى تدني مستوى الاستفادة من التجهيزات والبُنى التحتية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تدني نسبة العائد من الاستثمار. لذا فإن الأمر يتطلب الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل النفقات، فيقترح تطوير الأساليب والطرق المتبعة في تحديد مميزات المشاريع الحكومية وأحجامها ومواقعها، وإعادة توزيع مناطق التركيز في المصروفات، وإدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة، وتعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث يخصص جزء منها لدعم أنشطة البحث والتطوير في الجهات.	وزارة المالية
٢	تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	تعتبر كل منشأة حكومية مسئولة عن تنفيذ الخطط المتعلقة بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها داخل المنشأة، وفي كافة القطاعات التابعة لها، وتتطلب هذه الجهود إيجاد منصب إداري رفيع المستوى، ليضمن لهذه الجهود الدعم المعنوي والنظامي داخل المنشأة وخارجها. ويهدف هذا المشروع إلى قيام جميع المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة بتخصيص مناصب إدارية عليا للاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمسؤول الأول في المنشأة، وكذلك ربط مراكز وإدارات الحاسب والاتصالات وتقنية المعلومات داخل المنشأة إدارياً وفنياً بالمنصب الجديد، ودمجها قدر الإمكان، على أن تحدد طبيعة العلاقة بين هذا المنصب ومراكز الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة بناءً على طبيعة الجهة.	جميع الجهات

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٢	استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوفر لديها ذلك	يتطلب التوسع المستمر في استخدام حلول الاتصالات وتقنية المعلومات والاعتماد عليها في الجهات الحكومية، وجود وحدة إدارية مجهزة بالتقنيات والكوادر البشرية اللازمة، لتوفير وتفعيل ودعم وتسهيل تطبيق حلول الاتصالات وتقنية المعلومات المناسبة لبيئة العمل في الجهة. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى قيام جميع الجهات الحكومية التي لا توجد بها إدارات مختصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء وحدات إدارية مختصة بذلك، وإدراجها في هيكلها التنظيمية.	جميع الجهات
٤	تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص	تفعيلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١١٠)، وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، يقترح تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية والاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وفق ضوابط ومعايير تساعد على تنمية القطاع، وتحد من الاحتكار.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (#)
٥	زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	هناك تزايد في الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في عدد من الدول؛ لما تتميز به الاتصالات وتقنية المعلومات من تجدد وتطور مستمرين، وزيادة في حجم التطبيقات وتربطها، ولما يتميز به القطاع الخاص من سرعة ومرونة في الاستجابة للمتغيرات التقنية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات وتشغيلها وفق ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض التطبيقات ومتطلبات كل جهة.	جميع الجهات
٦	إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	نظراً لهجرة أعداد كبيرة من المختصين والمتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يقدمه القطاع الخاص من رواتب ومزايا جيدة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة النظر في الحوافز التي تقدم إلى كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص، وذلك بناءً على الاحتياج الفعلي للتخصص الدقيق حسب ندرته وأهميته، إضافة إلى ربط هذه الحوافز بالعمل والإنتاجية.	وزارة الخدمة المدنية

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٧	اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاصلة للتعين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	تعتمد متطلبات التعيين والترقية للموظف في الوقت الحاضر على الشهادات الأكاديمية إلى حد بعيد، أو على حضور دورات ذات علاقة بالوظيفة، دون أي اعتبار لما يحصل عليه من شهادات مهنية خلال عمله، لذا يقترح اعتماد الشهادات المهنية التدريبية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على غرار الشهادات الأكاديمية والدورات التدريبية في حالات التعيين والترقية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات الحكومية من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الخدمة المدنية (*)
٨	وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.	بناءً على الأمر السامي (رقم ٧/ب/٣٣١٨١، وتاريخ ١٠/٧/١٤٢٤هـ) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو وضع خطة تنفيذية لتطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية، تعتمد على تقليل المركزية في تطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية بأكثر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية، ويشمل الأولويات، ومشاريع المعاملات الإلكترونية الحكومية، والسياسات والأطر، والمواصفات ذات العلاقة.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (*)
٩	وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.*	إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وأساليبها يتطلب وجود ضوابط تحدد السياسات الرئيسية لذلك، ويشمل ذلك الجوانب التنظيمية للمعلومات والبيانات الحكومية، كالجبهة المسؤولة، والجهات المستفيدة، والإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، والجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية كالبوابة الوطنية للخدمات الحكومية، ومواقع الجهات الحكومية، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع هذه الضوابط لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وإقرار هذه القواعد من الجهات العليا.*	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (#)
١٠	تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.	تمثل البوابة الوطنية للخدمات الحكومية أحد المكونات الرئيسية للحكومة الإلكترونية، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات، وكيفية الاستفادة منها، ومتابعة الطلبات الخاصة بها. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بوابة وطنية للخدمات الحكومية وفق مراحل معينة، حيث تشمل البوابة في المرحلة الأولى معلومات عن أبرز الخدمات الحكومية، ووصفها، ومتطلبات الحصول عليها، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة.*	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (#)

الجهة المنفذة	وصف المشروع	اسم المشروع	رقم المشروع
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (*) (#)	تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة، وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.	إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.	١١
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، التي تزيد موثوقية الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية وغيرها، وتمكن من إجراء التوقيعات الإلكترونية على المستندات والوثائق والعقود، وإصدار الشهادات الرقمية التي تستخدم في إثبات هوية المتعاملين إلكترونياً. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.	إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي	١٢
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (*) (#)	مع انتشار تطبيقات تقنية المعلومات في المجتمع، ازداد اعتماد جهات عديدة في القطاعين الحكومي والخاص على قواعد البيانات في أعمالها، ونظراً لتكرار الجهود المبذولة في هذا المجال، وتعدد مصادر البيانات، وعدم شمولية قواعد البيانات، وعدم تكاملها وبطء تحديثها، فإن هذا المشروع يهدف إلى بناء عشر قواعد بيانات وطنية، حيث يتم حصر قواعد البيانات الوطنية المستهدفة، وتجميعها وفق محاور رئيسية، وتحديد الجهات المسؤولة عن كل مجموعة من هذه القواعد، وكذلك تحديد الجهات المستفيدة منها، وطبيعة تلك الاستفادة، ومن ثم بنائها وتشغيلها.	بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.	١٣
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (*)	هناك حاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حالياً لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة؛ وذلك دعماً لتطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم الخطة التنفيذية للحكومة الإلكترونية، وتقليل الازدواجية والتكرار في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك دعم الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية ومساندتها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تطوير الآلية الحالية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق هذه الأهداف.	وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	١٤

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
١٥	إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية التحتية المشتركة (برمجيات وأجهزة) لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والقيام بعمليات التكامل اللازمة للمرحلة الأولى كحد أدنى، حيث يعمل كنظام تكاملي وسيط يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (*)
١٦	توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.*	نظراً لأن كل جهة حكومية تقوم حالياً بتطوير تطبيقات معلوماتية شبيهة بما يوجد لدى الجهات الحكومية الأخرى، وأحياناً مطابقة لها، نتيجة إتباع معظم الجهات لنظام موحد، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تقليل هدر الموارد والجهود في مجال تطوير هذه التطبيقات، وذلك من خلال توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية، وتطويرها عن طريق القطاع الخاص، بحيث تتم المصادقة على مطابقة هذه التطبيقات للمواصفات الموضوعة من قبل جهة مركزية. إضافة إلى ذلك فإن حساب التكلفة لهذه التطبيقات يتم على أساس عدد الرخص الفعلية، بحيث تقل تكلفة الرخصة الواحدة مع زيادة العدد الإجمالي للرخص.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (#)
١٧	إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.	نظراً لأن أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بعدم قابليتها للاستهلاك، وتتناقص تكلفتها مع عدد رخص الاستخدام، وحيث إن كل جهة حكومية تقوم بشراء أو استئجار هذه الأنظمة بشكل مستقل، وبذلك تكون التكلفة مرتفعة نسبياً، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الحكومة، بحيث تستفيد كل الجهات الحكومية منها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
١٨	دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	يشير الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالجهات الحكومية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى نشر أفضل التجارب والإجراءات في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، من خلال تبني المعايير والمنهجيات والأطر المعروفة عالمياً.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
١٩	تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.*	<ul style="list-style-type: none"> • نظراً لحاجة موظفي الدولة (المدنيين من غير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس) إلى التدريب على التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها بشكل جيد، فإن هذا المشروع يهدف إلى: • تدريب خمسين ألف موظف سنوياً على الاستخدامات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. • تدريب مائتي موظف سنوياً من موظفي الإدارة العليا في برامج تناسب عملهم، وكذلك بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة منها. • تدريب خمسمائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات دورات تخصصية فنية وإدارية في الاتصالات وتقنية المعلومات. • تدريب مائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات إدارية.* 	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (*) (#)
٢٠	تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.	يعد شراء الاحتياجات الحكومية عن طريق التعاملات الإلكترونية من التطبيقات المهمة للحكومة الإلكترونية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تنفيذ المشتريات الحكومية إلكترونياً، تقليصاً للتكلفة، ودعمًا للجهود التنسيقية، ورفعاً للجودة وحسن الاختيار. ويقترح أن يتم البدء في الحصول على وثائق طلب العروض، وتقديمها إلكترونياً كمرحلة أولى للمشروع.	وزارة المالية
٢١	وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	على الرغم من أهمية التخطيط في الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الجهات، إلا أن بعض الجهات الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة به، ولا تغني الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها من مشاريع مقترحة عن هذه الخطط الخاصة بالجهات نفسها، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط نمطية وأطر عامة للخطة الإستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات الحكومية بوضع خطط إستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات خاصة بها.	جميع الجهات

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٢٢	تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	يشير الوضع الراهن إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالقطاعات الحكومية، لذا فإن هذا المشروع يسعى إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وفق أحدث تطبيقاتها ونظرياتها، وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً بوظيفة التخطيط الإستراتيجي في المركز، لتصبح إجراء أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٣	تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.	يشير الوضع الراهن إلى أن تصنيف المقاولين يتم في مجالات متعددة كالأعمال الإنشائية، وأعمال الصيانة والتشغيل، إلا أنه لا يوجد تصنيف خاص بأعمال الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد نظام لتصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يبنى على معايير وآليات واضحة ومعلنة، بغرض تأهيل الشركات والمؤسسات للدخول في مناقصات مشاريع الجهات الحكومية، ورصد الإنجازات والملاحظات والمخالفات التي تسجل ضدها.	وزارة الشؤون البلدية والقروية
٢٤	إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.	نظراً لحاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق المتعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سن الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات العالمية، وتشجيع ودعم الاستثمار من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٥	تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية	إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتتمكن من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج، حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجياً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل ٨٠٪ من المنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٢٦	إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعجيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصوله إلى المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها ورفع فرص النجاح وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٧	نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية	تفتقر معظم المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة (حوالي ٢٠٠ مستشفى و ١,٨٠٠ مركز صحي) إلى البنية التحتية المناسبة لتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث يتم نشر هذه الأنظمة في أربعين مستشفى و ثلاثمائة وخمسين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويتوقع أن يحقق هذا المشروع عدداً من الفوائد من بينها، تحسين الخدمات الطبية، وزيادة مستويات الأداء والإنتاجية، والحد من المشكلات الناتجة عن نقص الأدوية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة من خلال تخفيض تكاليف العلاج، وتسهيل نقل المعلومات الصحية وتوثيقها بين الجهات الطبية المختلفة.	وزارة الصحة
٢٨	بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد	يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة سنوياً، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تناقله بين الجهات الصحية المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف طبي إلكتروني موحد لكل مواطن ومقيم في المملكة، حيث يتم بناء هذا الملف في عشرين مستشفى ومائة وعشرين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لتحقيق فوائد كثيرة منها المحافظة على أرواح البشر، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن علاج أكثر من شخص بنفس البطاقة، وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.	وزارة الصحة

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٢٩	نشر تطبيقات الطب الاتصالي	نظرًا لفائدة الطب الاتصالي في الاتصال والكشف والفحص عن بُعد، ونقل نتائج الفحوصات والتحليل أليًا، وتبادل الخبرات وإجراء العمليات وغيرها من التطبيقات الطبية. وهذه الخدمات إما للعلاج، أو لما يسمى الرأي الطبي الآخر عن طريق إرسال البيانات الصحية إلكترونياً، وتلقي الرأي الطبي. لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة من خلال تقديم ثلاث مستشفيات خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات، وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى.	وزارة الصحة
٣٠	تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بعد	يعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: «كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر»، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.	مجلس الخدمة المدنية وزارة العمل (#)
٣١	إنشاء مراكز للعمل عن بعد.	تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعال، وبالتالي توظيف الكوادر النسائية* الراغبة في العمل عن بعد، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مراكز نسائية للعمل عن بعد، كمرحلة أولى لإثبات نجاح هذه التجربة وتسهيل تعميمها. ويطمح أن تصل نسبة العاملين عن بعد إلى ١٪ من إجمالي العاملين، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى.	وزارة العمل (#)

الهدف العام الثاني:

يسعى الهدف العام الثاني في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات بشكل يضمن توفير أفضل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للمستخدمين بجودة عالية وبأسعار ميسرة. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك من خلال اثنين وعشرين مشروعاً، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٣٢	إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.	يهدف هذا المشروع إلى طرح ترخيص ثان لتقديم خدمات الهاتف الثابت، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف الثابت، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفر البيئة المناسبة للاستثمار.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (#)
٣٣	إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.	يهدف هذا المشروع إلى إصدار ترخيص ثالث لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف المتنقل، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفر البيئة المناسبة للاستثمار، إضافة إلى نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح السوق لمزودي الخدمة الافتراضيين، أو ما يعرف بـ (MVNOs).	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٣٤	إصدار التراخيص الفئوية.	لتحقيق التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل إصدار تراخيص تقديم خدمة الإنترنت، وخدمة الرسائل الجماعية عبر شبكة الجوال، وخدمات الاتصالات الشخصية عبر الأقمار الصناعية (GMPCS)، وخدمات تحديد المواقع وغيرها من الخدمات التي تلبى طلب المستخدم النهائي، فإن هذا المشروع يهدف إلى القيام بإصدار التراخيص الفئوية المناسبة حسب طبيعة كل خدمة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٣٥	وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة	يتطلب تحقيق هدف فتح سوق الاتصالات وتقنية المعلومات للمنافسة القيام بوضع سياسات ربط اتصال بيني فعال للتأكد من أن جميع مقدمي الخدمة يتم معاملتهم بطريقة عادلة وبدون تمييز، فيما يتعلق بتقديم خدمات ربط الاتصال البيني، وتشجيع التطبيق الصحيح لتقديم خدمات ربط الاتصال البيني بين مقدمي الخدمة، وكذلك تشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية لربط الاتصال البيني من خلال الكفاءة الفنية والاقتصادية، وبما يضمن تزويد المستخدمين بخدمة ذات جودة مرضية. ويهدف المشروع كذلك إلى تشجيع الاشتراك في المواقع والبنية التحتية، وتحديد الأساليب الإجرائية للتعامل مع الخلافات ذات العلاقة بربط الاتصال البيني.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٣٦	وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.	يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٣٧	إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين.	يهدف هذا المشروع إلى إعداد واعتماد وثيقة تتضمن سياسة لتحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها بشكل دوري، والتأكد من تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٣٨	إعداد نظام جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.	يهدف هذا المشروع إلى إعداد نظام يعالج جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت، من خلال وضع آلية نظامية للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم، وذلك بتحديد الجرائم المستهدفة بالنظام، والعقوبات المقدره لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي، وزيادة استخدامات الحاسب وشبكاته، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحسابات والشبكات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣٩	تنظيمات المحافظة على الخصوصية	يهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية، أو ذات العلاقة بمؤسسة عامة أو خاصة، المخزنة في الأنظمة الحكومية والخاصة، وذلك لزيادة ثقة المواطنين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، لما يوفره هذا المشروع من حماية لخصوصية المتعاملين من هيئات وشركات ومؤسسات وأفراد مع الأنظمة الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤٠	إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة خاصة لرصد ومتابعة وضبط جميع الجرائم المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل الحد من جرائم المعلوماتية، وضبط المخالفات الأمنية المعلوماتية، وإثباتها بالأدلة التقنية والفنية، وتحديد حجم الجرم والمخالفة، وتقديم مرتكبها للقضاء، وكذلك التنسيق والتعاون مع الجهات الأمنية الدولية، وزيادة مستوى الأمن العام، وأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل خاص.	وزارة الداخلية

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٤١	إنشاء مركز وطني إرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتوعية بأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، يضم خبراء وأجهزة على أعلى مستوى، ويقوم بمهام التوعية، وتقديم المشورة في مجال أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يقوم -أيضا- بالعمل على تجميع الخبرات العملية حول الثغرات التي يمكن أن تهدد أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات. كذلك يهدف هذا المركز إلى رصد اختراقات أمن الشبكات والمعلومات، ووضع الخطط لتجنبها، وحماية المعلومات، وتزويد المركز بفرق طوارئ متخصص يخدم المراكز المعلوماتية الحساسة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤٢	تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.	تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات ترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة، وشبكات الهاتف المتنقل العامة (مثل نظام الهاتف المتنقل جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف المتنقل عبر الأقمار الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتبديل الرزم وخدمات التلكس، وتطبق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم. ويهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٤٣	إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بمهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم، وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٤٤	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.	يهدف هذا المشروع إلى إعداد ومتابعة تنفيذ القواعد التنظيمية لنقل أرقام الهاتفين الثابت والمتنقل، طبقاً للسياسات المعتمدة، وطبقاً لوثيقة الإرشادات المصاحبة التي تتضمن إيضاحات حول الأمور المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المتنقل والحلول الفنية الممكنة وعناصر التكلفة، والمبادئ الاقتصادية لاستعادة التكلفة، وأسلوب توزيع التكاليف، والمقابل المالي، والأسس التخطيطية، والتزامات مقدمي الخدمة، والإجراءات العملية شاملة الأطر الزمنية الإرشادية، وحل الخلافات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٤٥	إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.	إعداد خطة وطنية للطيف الترددي في المملكة أخذاً في الاعتبار اللوائح والأنظمة المحلية والدولية المنظمة لاستخدام الترددات، وكذلك الاستخدامات الحالية والمتطلبات المستقبلية والتقنيات الحديثة، وبالتنسيق مع المستخدمين الرئيسيين للترددات في المملكة، على أن تشمل الخطة تحديد فئات لمستخدمي الطيف الترددي في المملكة مثل الجهات الحكومية، والجهات المدنية والتجارية، وتحديد نطاقات فرعية لهذه الفئات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤٦	إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.	إعداد أساليب وإجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي شاملاً إجراءات تخصيص الترددات، والترخيص باستخداماتها، وتنسيقها محلياً ودولياً وتسجيلها، وإجراءات المراقبة الفنية للترددات، وتحديد مصادر التداخلات الضارة، والاستخدامات غير المرخص بها، وإجراءات وأساليب تشغيل وصيانة محطات المراقبة وأجهزتها، والإجراءات والأساليب الخاصة بقاعدة بيانات الترددات والبرامج المرتبطة بها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤٧	إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، ونظام حديث لقاعدة البيانات يشتمل على توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤٨	إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	تسعى الدول إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أرجاء البلاد، لتعم الفائدة منها، ولتتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمناطق أو السكان. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد السياسات اللازمة لنشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الخدمات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*)
٤٩	وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام	يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات التنفيذ المقترحة للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الآليات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٥٠	استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة	هناك حاجة لاستكمال إعادة هيكلية نظام الإنترنت في المملكة لمعالجة بعض السلبات التنظيمية والفنية؛ وذلك من أجل زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع مستوى الخدمة. ويهدف هذا المشروع إلى نقل المهام المتعلقة بالضوابط الأمنية لخدمة الإنترنت، إضافة إلى تسجيل أسماء النطاقات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل توفير خدمات إنترنت ذات جودة عالية.*	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٥١	إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات تبنى على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية، إضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٥٢	إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف هذا المشروع إلى إعداد أسلوب لترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات التي يجري توريدها إلى المملكة، للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، ويغطي هذا المشروع كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لاستيراد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، ويحدد المتطلبات اللازم توفيرها للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة قبل ترخيصها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٥٣	إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.	يهدف هذا المشروع إلى وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة المسيطرين؛ وذلك من خلال تحديد الخدمات المراد قياس جودتها، وتحديد المؤشرات التي بموجبها يتم تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لعملية تقديم الخدمة ابتداءً من طلب الخدمة حتى الحصول عليها من قبل المشترك. ويتضمن المشروع وضع الضوابط اللازم إتباعها من قبل مقدمي الخدمة، وتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقارير دورية عن نتائج أداء الخدمات المقدمة من قبلهم.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)

الهدف العام الثالث:

يسعى الهدف العام الثالث في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً، من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً من خلال إحدى عشر مشروعاً، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٥٤	إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.	يسعى هذا المشروع إلى إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية، على غرار ما قامت به بعض الدول بإنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية، على نمط المناطق الصناعية الحرة التقليدية. ويهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية، وتنشيط حركة التجارة الخارجية للدولة والتصدير، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة إلى المملكة، واستقطاب المنشآت التقنية الصناعية من خارج البلاد من خلال إيجاد منطقة حرة لا تكون فيها ضرائب دخل أو جمارك على الواردات.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (*)
٥٥	تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	يهدف هذا المشروع إلى سن أنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعمل على إعداد دراسات جدوى عن فرص الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل مع المستثمرين من خلال ورش عمل خاصة، ووضع حوافز ضريبية ومالية وتمويلية لتشجيع الاستثمار، وطرح أفكار عن الأنظمة التي تشجع على الاستثمار.	جميع الجهات
٥٦	إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	يسعى هذا المشروع إلى إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم إنشاء حديقتين وست حاضنات بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لدعم الإبداع والابتكار الوطني، ونقل التقنية وتوطينها، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين، وإنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (*) (#) مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (*) (#)

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٥٧	إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.	يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الشركات الوطنية التي تعتمد على الكوادر الوطنية، مع اشتراط أن تحقق قدرًا من الجودة، يقاس من خلال معايير محددة. ويسعى هذا المشروع إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، وتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية.	وزارة المالية
٥٨	استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المحلية؛	نظراً لضعف الصناعة المحلية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن المشاريع الكبرى تنفذها شركات أجنبية، دون تغلغل كبير في الصناعات المحلية والشركات والكوادر الوطنية. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إلزام الشركات الدولية باستثمار جزء من قيمة عقودها في المملكة في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً، وذلك لدعم الصناعات المحلية، وبناء الخبرات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في الشركات المحلية المتخصصة في القطاع.	لجنة التوازن الاقتصادي
٥٩	إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.	يسعى هذا المشروع إلى بناء جسور بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية وسوق العمل، يربط الإمكانيات التقنية المتقدمة في الجامعات بسوق العمل الصناعي، وتمكين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية من تحويل المخترعات إلى منتجات تجارية. ويهدف هذا المشروع إلى قيام الجامعات والكليات ومراكز البحوث بإنشاء مراكز نقل التقنية داخل منشأتها لكي تكون قريبة من الباحثين والطلاب، حيث تكون هذه المراكز هي نقطة الاتصال بين الجامعات والحاضنات والحدائق الإلكترونية، لربط المخترعين بهذه الحاضنات، ومن ثم التأكد من أن هذه الحاضنات توفر بيئة مناسبة لنمو منتج جديد.	وزارة التعليم العالي
٦٠	دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.	يسعى هذا المشروع إلى تشجيع قيام صناعة برمجية محلية تعتمد على البرامج الحرة لتسد احتياجاتها البرمجية، وإيجاد سوق عمل متطورة لتحقيق أرباح من خلال بيع الخدمات والدعم الفني، وتوفير المبالغ المالية من خلال تقليل الاعتماد على تراخيص البرامج التجارية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم تبني التطبيقات مفتوحة المصدر، ودعم الجهود البحثية والتطويرية في هذا المجال.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (*) (#)

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٦١	معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.	يعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم أسس قيام صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية قادرة على المنافسة عالمياً. ومن مصادر دعم البحث العلمي والإبداع والتطوير التقني المشاريع الحكومية التقنية، لا سيما إذا تمت معاملة الأنشطة البحثية والتطويرية كمشاريع ضمن ميزانيات القطاعات الحكومية، لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. ويهدف هذا المشروع إلى معاملة أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع مستقلة، ترصد لها ميزانيات مستقلة.	وزارة المالية
٦٢	صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.	هناك حاجة إلى إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لتوليد شركات متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار الوطني في أعمالها الرئيسية. ويهدف الصندوق إلى دعم إنشاء خمسين شركة متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار في أعمالها الرئيسية، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويقترح أن يقدم الصندوق خدمات متعددة للمشاريع المدعومة، كالدعم المالي، والمساعدة في تطوير أفكار المبادرين ((entrepreneurs إلى خطط عمل قابلة للتحقيق، وتقديم الإرشاد المستمر للمشاريع، ومساعدة المشاريع لتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.	وزارة المالية
٦٣	تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات اتصالات وتقنية معلومات.	يتميز المجتمع السعودي بشريحة عمرية كبيرة من الفتيان والفتيات لديها طموح وقدرة على الإبداع والتفكير بطريقة متميزة. لذا فإن تشجيع الشباب على الإبداع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتيسير طرق تحويل مخترعاتهم إلى منتجات، ودعم تحويل أفكارهم إلى منشآت تجارية ناجحة يستفيد منها المجتمع، سيكون له أثر كبير في وجود صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية مستمرة. ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتنمية الإبداع لدى الشباب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع الشباب على الإبداع والتطوير، من خلال دعم مائتي مشروع بنهاية الخطة الخمسية الأولى.	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع (*) (#)
٦٤	إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف المشروع إلى إنشاء مركز أبحاث للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم القيام سنوياً بأبحاث في مجالات إستراتيجية، تسهم في تحديد التوجهات المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد، لمساعدة القطاع الخاص والجهات الحكومية الراغبة في استخدام هذه التقنيات، بإجراء البحوث اللازمة لمعرفة أفضل الطرق لتطبيق هذه التقنيات، ودعم نشر التقنيات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التقنية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (*) (#)

الهدف العام الرابع

يسعى الهدف العام الرابع في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً من خلال ثمانية مشاريع، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٦٥	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	يعتمد التعليم «الحديث» على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أفقية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه «التعلم الإلكتروني». ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعليم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.	وزارة التعليم العالي (*)
٦٦	توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.	ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلم في المملكة ضعيفاً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى: <ul style="list-style-type: none"> • الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة ٣٠٪ من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية. • بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية. • جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسة في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسيجية لكل مقرر دراسي. <p>وضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية، في شكل أقراص مدمجة، ووضعها على شبكة الإنترنت.</p>	وزارة التربية والتعليم

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٦٧	إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.*	تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات. لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم. وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية. ويهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية. إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام. إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية. إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة. 	وزارة التعليم العالي (*)
٦٨	تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات	إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي. لذا يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> تدريب مائتي ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت. تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلم. تدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم. إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت. 	وزارة التربية والتعليم

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٦٩	تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين	تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن: ١. شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية. ٢. عناصر الترقية للمعلمين، حيث يقترح ما يلي: ▪ احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم. ▪ احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقيات العلمية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.	وزارة التربية والتعليم
٧٠	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني. وتتفاوت هذه التجهيزات في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى: ▪ توفير البنى التحتية في جميع مباني الجهات التعليمية. ▪ ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت. ▪ نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية. ▪ توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم. ▪ نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات. ▪ تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.	وزارة التربية والتعليم

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٧١	إنشاء مكتبة رقمية.	تعتبر المعلومات والمعارف من أهم متطلبات التعلم، والبحث، والإبداع. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية وطنية، تقدم خدماتها لجميع المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل. • تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية. • تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها. 	وزارة الثقافة والإعلام
٧٢	توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.	تتطلب عملية نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم تنفيذ مشاريع البنى التحتية الخاصة بها، وتطبيقاتها المختلفة، ويتطلب ذلك زيادة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> ▪ إدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة. ▪ تعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية الجهات التعليمية. 	وزارة المالية

الهدف العام الخامس

يسعى الهدف العام الخامس في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً من خلال سبعة مشاريع، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٧٣	مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.	هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو غيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (#)
٧٤	تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً	نظراً لضعف المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذا الجانب، ويتطلب دعماً للنظم المعلوماتية، ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك، كتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، وتحديثها دورياً. ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف المواقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٧٥	إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.	لزيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود على مستوى الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، وتوفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الإصدارات المحلية، وزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، مما يسهم في التحول إلى مجتمع المعلومات، وردم الفجوة الرقمية. وتتخلص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على الإنترنت، مع تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على الإنترنت.	وزارة الثقافة والإعلام

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٧٦	توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.	يشير الوضع الراهن إلى وجود ضعف واضح في مجال الترجمة، سواءً من اللغة العربية أو إليها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب، بحيث تتم ترجمة مائتي ألف صفحة سنوياً، وذلك لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية.	وزارة الثقافة والإعلام
٧٧	صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو إنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (*) (#)
٧٨	مبادرة الحاسب المنزلي	اتخذ عدد من الدول خطوات مهمة لتشجيع أفراد المجتمع نحو استخدام الحاسب في المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين مليون عائلة سعودية من الحصول على حاسب شخصي بطريقة ميسرة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تهدف المبادرة كذلك إلى دعم أنشطة تصنيع وتجميع الحاسب في المملكة، ورفع الإنتاجية الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات، ورفع نسبة الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام الحاسب، ومضاعفة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة، إلى جانب توسعة مجال وقاعدة استخدام الحكومة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطبيقاتها، وتهيئة البيئة المناسبة لإمكانية العمل عن بعد، خصوصاً للمرأة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٧٩	قوافل محو أمية الحاسب والإنترنت	يشير الوضع الراهن إلى انتشار أمية الحاسب والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة أكثر من غيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العناية والتركيز على تلك الفئات، حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع شرائح المجتمع، ومن ثم يصبح التحول إلى مجتمع المعلومات، وتطبيق الحكومة الإلكترونية أمراً ممكناً. ويهدف هذا المشروع إلى تسيير قوافل لمحو أمية الحاسب والإنترنت، بواقع خمسين قافلة سنوياً، حيث يتم تسيير هذه القوافل للوصول إلى القرى والأرياف، وتقوم بتدريب المواطنين غير القادرين. وتكون القافلة عبارة عن معمل متنقل لتقنية المعلومات مجهز بأجهزة الحاسب والطابعات، ووسائل الاتصال بالإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

الهدف العام السادس

يسعى الهدف العام السادس في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً من ستة مشاريع، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٨٠	إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	إن النظرة المتأنيبة لواقع المعلوماتية، ومستوى توظيفها لخدمة اللغة العربية ورسالة الإسلام الحضارية، تبرز أهمية وجود مرجعية لتنسيق المشاريع الكبرى. ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
٨١	إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	لا يخفى ما لطلبة العلم والدعاة من دور في حياة الناس، وحاجة الناس في مختلف الأمكنة، وعلى مدار الساعة للتواصل معهم بشتى الوسائل. لذا يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
٨٢	الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.	يهتم الإسلام بنشر العلم وتشجيع الناس على طلبه، ويحث على الإنفاق في هذا الوجه العظيم من وجوه الخير، بحيث يعد ذلك - بإذن الله - من باب الصدقة الجارية والعلم الذي ينتفع به. ويهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> • إجازة الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية. • إنشاء صندوق وقفى لدعم مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية. 	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٨٣	إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.	إن للاتصالات وتقنية المعلومات تطبيقات كثيرة في خدمة المؤسسات الدينية. وسيسهم هذا المشروع في جهود نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المجتمع، وكذلك في ردم الفجوة الرقمية، وفي إثراء المحتوى العربي والإسلامي على الإنترنت. ويهدف المشروع إلى إنشاء مركز الدعوة الإلكترونية المقترح؛ لتركيز جهود توظيف الإنترنت في خدمة الدعوة الإسلامية.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
٨٤	إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.	تُمكن الاتصالات وتقنية المعلومات من التعريف بالتراث العلمي والفكري الوطني والعربي والإسلامي من خلال تحويل ذلك التراث إلى صيغ رقمية يسهل حفظها والبحث فيها، ونقلها عبر شبكات المعلومات. لذا يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يعنى برقمة التراث الوطني والعربي والإسلامي ونشره بعد ترجمته إلى اللغات العالمية، ودعم جهود التعريب على الإنترنت، حيث يتم رقمة مليوني صفحة بنهاية الخطة الخمسية الأولى.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
٨٥	تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.	تقدر صناعة الترفيه العالمية بمئات آلاف الملايين من الدولارات سنوياً. ويتجاوز تأثير صناعة الترفيه الجوانب الاقتصادية إلى جوانب ثقافية، وفكرية، ودينية. من هنا تبرز أهمية هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إنشاء شركات ربحية تعنى بتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات اللازمة لإنتاج البرامج الترفيهية والتعليمية - خاصة تلك المعنية بالتعريف بالهوية الوطنية والدين الإسلامي وباللغة العربية، وتعزيز الانتماء الوطني - ومع التركيز على برامج الترفيه والألعاب الموجهة للأطفال.	وزارة الثقافة والإعلام

الهدف العام السابع

يسعى الهدف العام السابع في المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية. وتبدأ الخطة الخمسية في تحقيق ذلك تدريجياً ثلاثة عشر مشروعاً، وذلك على النحو التالي:

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٨٦	تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	<p>نظراً للحدائق النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن. لذا يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات تقنية المعلومات. اعتماد تصنيف المهن. <p>تحديث هذا التصنيف والوصف كل عامين.</p>	وزارة الخدمة المدنية (*) (#) وزارة العمل (*)
٨٧	بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	<p>تعاني جهات عديدة من صعوبة الحصول على المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات، وإحصاءات حجم الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد مخرجات التعليم الحالية والمستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. تحديد حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية من هذه الكوادر. بناء قواعد بيانات مرتبطة بالإنترنت للمخرجات والاحتياجات المشار إليها سابقاً، مع سجل وظيفي لكل فرد منهم، يوضح تاريخه الوظيفي وحالته الراهنة. تحديث هذه القواعد دورياً؛ لتعكس الوضع الراهن بدقة كبيرة. رصد الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص. تحديد مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تستلزم الاستعانة بخبرات عالمية متميزة. 	وزارة العمل (*)

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٨٨	تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.	هناك تنافس كبير بين دول العالم المتقدم على استقطاب الكوادر المتميزة في الاتصالات وتقنية المعلومات، نظراً لتوسع الاحتياج إليهم وقتلهم العددية النسبية، وخصوصاً في بعض التخصصات. وتحتاج المملكة إلى استقطاب عدد من الكوادر غير السعودية، نظراً للتوسع الكبير في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديثه بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.	وزارة العمل (*)
٨٩	استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.	تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى برامج الدبلوم العالي المتخصص (ما بعد البكالوريوس) في جوانب علمية تطبيقية، يحتاج إليها الوطن لسد الفراغ في الوظائف التي تحتاج إلى مهارات علمية في جوانب متخصصة. ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح أن تستوعب هذه البرامج تدريجياً من ١-٥٪ من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات، الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت.	وزارة التعليم العالي

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٩٠	إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.	<p>هناك حاجة إلى كفاءات خاصة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية. • تبني البحوث العملية والابتكارات والاختراعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. <p>ويقترح أن يتم استيعاب مائة من خريجي الثانوية-القسم العلمي، ومن الذين لديهم مواهب مميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك للحصول على شهادة جامعية، كما يقبل المعهد ثلاثين طالباً من خريجي البكالوريوس المتميزين في تخصص الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على دبلوم عال أو ماجستير في تخصص دقيق.</p>	وزارة التعليم العالي
٩١	إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.	<p>دخلت الاتصالات وتقنية المعلومات بفروعها المختلفة جميع مجالات الحياة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم المعرفة المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البُعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج، مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية. ويقترح البدء ببرنامجين، يستوعب كل منهما ما بين ١٠-٢٠ طالباً.</p>	وزارة التعليم العالي (*)

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٩٢	تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	مع انتشار برامج الماجستير في أقسام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وتنوعها، أصبح من الضروري الاستفادة من هذه البرامج، من خلال تفرغ بعض الموظفين للالتحاق بها، وتشجيعهم على الانخراط فيها. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً.	وزارة الخدمة المدنية (*) (#)
٩٣	استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.	إن هناك حاجة كبيرة لأعضاء هيئة تدريس متخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات للسنوات القادمة، وذلك بناءً على أعداد الطلاب الحاليين، ونسبة النمو السنوية المتوقعة لهم، إضافة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاليين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم استحداث أربع مائة وظيفة معيد في السنوات الخمس القادمة، توزع على الجامعات المختلفة.	وزارة التعليم العالي

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٩٤	تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.	صندوق تنمية الموارد البشرية
٩٥	تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.	يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك لمدة سنتين، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.	صندوق تنمية الموارد البشرية

رقم المشروع	اسم المشروع	وصف المشروع	الجهة المنفذة
٩٦	إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.	هناك حاجة كبيرة لتوافق مخرجات التعليم وسوق العمل في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتوصيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة.* إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف. 	وزارة التعليم العالي (*)
٩٧	تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.	أصبح مبدأ تطبيق معايير الجودة والاعتماد العالمي شائعاً في برامج التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل IIEEE, ACM, ABET.	وزارة التعليم العالي
٩٨	الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.	يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتية، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والدبلومات المهنية، والدورات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عدم اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات.	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (*) (#)

www.mcit.gov.sa

www.mcit.gov.sa

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



هاتف : ٤٥٢٢٢٢٢٢ — فاكس : ٤٥٢٢١٣٦
www.mcit.gov.sa nctip@mcit.gov.sa